مجلَّة الجامعة الإسلاميَّة للُّغة العربيَّة وآدابها

مجلَّة عِلميَّة دَوْريَّة مُحكَّمة

الجزء 2

العدد
14

أكتوبر - ديسمبر
2024م

١٣٨
١٩٦١

بسم الله الرحمن الرحيم

معلومات الإيداع

في مكتبة الملك فهد الوطنية

النسخة الورقية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٣ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٧٦

النسخة الإلكترونية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٤ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٨٤

الموقع الإلكتروني للمجلة

http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة إلى البريد الإلكتروني:

asj4iu@iu. edu. sa

البحوث المنشورة في المجلة تعبر عن آراء الباحثين

ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

جميع حقوق الطبع محفوظة للجامعة الإسلامية

هيئة التحرير

د. تركي بن صالح المعبدي
(رئيس هيئة التحرير)
أستاذ النحو والصرف المشارك بالجامعة الإسلامية
د. خليوي بن سامر العياضي
(مدير التحرير)
أستاذ تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها المشارك بالجامعة الإسلامية
أ.د. عبد الرزاق بن فراج الصاعدي
أستاذ أصول اللغة والمعاجم بالجامعة الإسلامية
أ.د. عبدالرحمن بن دخيل ربه المطرفي
أستاذ الأدب والنقد بالجامعة الإسلامية
أ.د. الزبير بن محمد أيوب
أستاذ أصول اللغة والمعاجم بالجامعة الإسلامية
د. مبارك بن شتيوي الحبيشي
أستاذ البلاغة المشارك بالجامعة الإسلامية
د. محمد بن ظافر الحازمي
أستاذ اللسانيات المشارك بالجامعة الإسلامية
د. عبد المجيد بن عثمان اليتيمي
أستاذ أصول اللغة المشارك بالجامعة الإسلامية
أ.د. عبدالله بن عويقل السلمي
أستاذ النحو والصرف بجامعة الملك عبدالعزيز
أ.د. علي بن محمد الحمود
أستاذ الأدب والنقد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
أ.د. عبد الرحمن بن مصطفى السليمان
أستاذ اللغات والآداب السامية والترجمة بجامعة لوفان – بلجيكا
أ.د. علاء محمد رأفت السيد
أستاذ النحو والصرف والعروض بجامعة القاهرة – مصر
أ.د. سعيد العوادي
أستاذ البلاغة وتحليل الخطاب بجامعة القاضي عياض – المغرب
د. الزبير آل الشيخ مبارك
(رئيس قسم النشر)

الهيئة الاستشارية

أ.د. محمد بن يعقوب التركستاني
أستاذ أصول اللغة بالجامعة الإسلامية
أ.د. محمد محمد أبو موسى
أستاذ ورئيس قسم البلاغة بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر
أ.د. تركي بن سهو العتيبي
أستاذ النحو والصرف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
أ.د. سالم بن سليمان الخماش
أستاذ اللغويات بجامعة الملك عبدالعزيز
أ.د. محمد بن مريسي الحارثي
أستاذ الأدب والنقد بجامعة أم القرى
أ.د. ناصر بن سعد الرشيد
أستاذ الأدب والنقد بجامعة الملك سعود
أ.د. صالح بن الهادي رمضان
أستاذ الأدب والنقد . تونس
أ.د. فايز فلاح القيسي
أستاذ الأدب الأندلسي بجامعة الإمارات العربية المتحدة
أ.د. عمر الصديق عبدالله
أستاذ التربية وتعليم اللغات بجامعة أفريقيا العالمية بالخرطوم
د. سليمان بن محمد العيدي
وكيل وزارة الإعلام سابقا

قواعد النشر في المجلة (*)

- أن يكون البحث جديدا؛ لم يسبق نشره.
- أن يتسم بالأصالة والجدة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- ألا يكون مستلا من بحوث سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلمي الأصيل، ومنهجيته.
- أن يشتمل البحث على:

- عنوان البحث باللغة العربية وباللغة الإنجليزية.
- مستخلص للبحث لا يتجاوز (٢٥٠) كلمة؛ باللغتين العربية والإنجليزية.
- كلمات مفتاحية لا تتجاوز (٦) كلمات؛ باللغتين العربية والإنجليزية.
- مقدمة.
- صلب البحث.
- خاتمة تتضمن النتائج والتوصيات.
- ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية.
- رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.

- في حال (نشر البحث ورقيا) يمنح الباحث نسخة مجانية واحدة من عدد المجلة الذي نشر بحثه فيه، و (١٠) مستلات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيا أو إلكترونيا، ويحق لها إدراجه في قواعد البيانات المحلية والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل – وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحق للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنشر في المجلة – في أي وعاء من أوعية النشر – إلا بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو).

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة: http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

محتويات العدد

م	البحث	الصفحة
١)	**البنى النحوية في كوكبة الخطب المنيفة بين الحجاج والإقناع، وأثره على المتلقين خطبتا الغيبة والنميمة أنموذجا** د. مرسل بن مسفر بن سعيدان آل فهاد	٩
٢)	**جزم المضارع بعد الطلب** د. عبد الرحمن بن عبد الله الخضيري	٦٧
٣)	**الظواهر اللغوية في قراءة عمرو بن دينار (ت ١٢٦هـ)** د. محمد بن حبيب الترجمي	١٠٩
٤)	**دلالة المصطلحات في معجم الطراز الأول لابن معصوم المدني (ت ١١٢٠هـ) -دراسة تحليلية في بابي الهمزة والباء** د. بدر بن عائد الكلبي	١٥٣
٥)	**من جذور التفكير البلاغي في رسالة الشافعي "قراءة وتحليل"** د. محمد أبو العلا أبو العلا الحمزاوي	٢٤٣

م	البحث	الصفحة
٦)	**حديث القرآن عن نقائص الإنسان -دراسة بلاغية** د. وليد السيد مصطفى فرج د. بدرية سعيد معيض الوادعي	٢٩٣
٧)	**تلقي التراث الأدبي في مقدمات الاختيارات الشعرية المعاصرة** د. أحمد بن ماطر اليتيمي	٣٥٣
٨)	**الخطاب السردي في المجموعة القصصية الرجل الحائط دراسة إنشائية** د. مزنة بنت عبد الله بن عبد العزيز البهلال	٤١١
٩)	**الدرامية في ديوان هند أنثى بروح المطر دراسة إنشائية** د. سامي حسين علي القصوص	٤٥٥
١٠)	**التكنيك السردي في الرواية النسائية الإماراتية** د. سالم بن محمد بن سالم الضمادي	٤٩٩
١١)	**المخالفة بين المنطوق والمكتوب وتأثيرها على متعلمي العربية الناطقين بغيرها** د. إبراهيم انجاي	٥٥٧

من جذور التفكير البلاغي في رسالة الشافعي "قراءة وتحليل"

From the Roots of Rhetorical Thought in Al-Shafi'i's Book al-Risālah "A Reading and Analysis"

د. محمد أبو العلا أبو العلا الحمزاوي

أستاذ البلاغة والنقد المشارك بكلية الفنون والعلوم الإنسانية بجامعة جازان

البريد الإلكتروني: melhamzawy2015@gmail.com

DOI:10.36046/2356-000-014-016

ملخص البحث

اتصل التفكير الأصولي منذ خطواته الأولى بالتفكير البلاغي؛ في دراسة بيان القرآن والسنة، مع اتجاه البحث الأصولي إليه بوصفه مادة الدليل الموصل إلى استنباط الحكم الشرعي، وبدأت المراحل الأولى لهذا التداخل الوثيق على يد الإمام محمد ابن إدريس الشافعي المطلبي (ت ٢٠٤هـ)؛ "فهو أول من ألف في الأصول كتابه "الرسالة".

واستند بحث الشافعي في الأصول في قدر كبير على معرفة طرائق العرب في خطابها للدلالة على المعاني، والتي نزل القرآن على ما تعرف العرب منها؛ ومن هنا اتجه لدراسة مباحث من أصول البيان في لسان العرب، والتي عرفت بعد ذلك بـ المجاز والإيجاز، ومن أصول اللغة في: الترادف والاشتراك؛ ليؤسس لفهم واستنباط الحكم من الدليل الشرعي، ويحدد جهات الدلالة في نصوص القرآن والسنة.

ويأتي البحث لقراءة وتحليل بعض جذور التفكير، والإشارات البلاغية في بحثه الأصولي؛ والتي تمثل نقاط الالتقاء بين البحثين: الأصولي والبياني، ويتتبع تطورها، واستواءها على سوقها في الدرس البلاغي؛ وصولا إلى مرحلة الاصطلاح والتقعيد؛ للوقوف على هذه الجهود، وكيف نفيد منها في دراسة وتحليل البيان.

كلمات مفتاحية: جذور، التفكير، الشافعي، الرسالة، قراءة، تحليل.

Abstract

Fundamentalist thought has been closely linked to rhetorical thought from its earliest stages; focusing on the study of the Qur'an and Sunnah's eloquence and linguistic precision. This connection emerged as fundamentalist scholars directed their research toward analyzing these texts as the primary source of evidence for deriving Islamic legal rulings. The initial stages of this close interplay began with Imam Muhammad ibn Idris al-Shafi'i al-Muttalibi (d. 204 AH), who is regarded as the first to author a work on the principles of Islamic jurisprudence through his book Al-Risala.

Al-Shafi'i's research in the principles of jurisprudence heavily relied on understanding the linguistic methods of the Arabs in their discourse to convey meanings, as the Qur'an was revealed in accordance with the linguistic conventions familiar to the Arabs. From this perspective, he turned to the study of foundational aspects of Arabic rhetoric, which later came to be known as majaz (figurative language) and ijaz (conciseness), as well as fundamental aspects of language such as synonymy (taraduf) and polysemy (ishtirak). These studies were aimed at establishing a methodological framework for understanding and deriving rulings from legal evidence while identifying the dimensions of meaning in the texts of the Qur'an and Sunnah.

This study seeks to examine and analyze some of the foundational roots of al-Shafi'i's thought and the rhetorical insights embedded within his jurisprudential research. These elements represent points of convergence between the disciplines of usul al-fiqh (principles of jurisprudence) and balaghah (rhetoric). The research traces their development and maturation within rhetorical studies, culminating in the stages of formalization and establishing principles, this allows for a detailed examination of these efforts and their outcomes, as well as an exploration of how they can be effectively utilized in the study and analysis of rhetorical expression.

Keywords: Roots, thought, al-Shafi'i, al-Risālah, reading, analysis.

مـــقدمة

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، منبع البلاغة، ومعدن الفصاحة، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبـــعد

فلقد التقى التفكير الأصولي منذ خطواته الأولى بالتفكير البلاغي؛ في دراسة البيان المتمثل في القرآن والسنة، مع اتجاه البحث الأصولي إليه بوصفه مادة الدليل الموصل إلى استنباط الحكم الشرعي؛ "لتوقف الأدلة اللفظية من الكتاب والسنة ... على معرفة موضوعاتها لغة من جهة: الحقيقة والمجاز، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، والحذف والإضمار، والمنطوق والمفهوم، والاقتضاء والإشارة، والتنبيه والإيماء، وغيره مما لا يعرف في غير علم العربية"(١).

وقد نوه البيانيون بالصلة الوثيقة بين علمي المعاني وأصول الفقه؛ فقال السبكي: "اعلم أن علمي أصول الفقه والمعاني في غاية التداخل؛ فإن الخبر والإنشاء اللذين يتكلم فيهما المعاني هما موضوع غالب الأصول، وإن كل ما يتكلم عليه الأصولي من كون الأمر للوجوب، والنهي للتحريم، ومسائل الإخبار، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، والإجمال والتفصيل والتراجيح -كلها ترجع إلى موضوع علم المعاني. وليس في أصول الفقه ما ينفرد به كلام الشارع عن غيره إلا الحكم الشرعي والقياس وأشياء يسيرة "(٢).

---

(١) سيف الدين الآمدي، "الإحكام في أصول الأحكام". تحقيق عبد الرزاق عفيفي، (ط١، الرياض: ط دار الصميعي، ٢٠٠٣م)، ١:٩.

(٢) بهاء الدين السبكي، "عروس الأفراح". (ط٤، بيروت: دار الهادي، ١٤١٢هـ)، ١: ٥٣.

ولقد بدأت المراحل الأولى لهذا التداخل على يد الإمام محمد بن إدريس الشافعي المطلبي (ت ٢٠٤هـ)؛ "فهو أول من ألف في الأصول كتابه الرسالة [١]، وقد هذب مسائل هذا العلم، ورتب أبوابه، وميز بعض أقسامه عن بعض، وشرح مراتبه في الضعف والقوة"[٢].

وكان لبحثه المبتكر حول البيان ومراتبه، صداه عند البيانيين، كما كان لبحثه حول طرائق العرب في خطابها ودلالتها على المعاني؛ أثره في البحث البياني لبعض الفنون، وتشكلها فيما بعد في صورتها الاصطلاحية.

من أسباب اختيار البحث:

- الرغبة في دراسة وتحليل أبرز خطوات التفكير البلاغي عند الإمام الشافعي؛ لحجته في اللغة، وموقعه من بيان العربية، وأثره المتقدم في هذا الصدد.
- كون "الرسالة" تمثل محور الالتقاء الأول بين البحث الأصولي والبياني في بعض المسائل؛ مما جذب البحث إلى قراءتها وتحليلها؛ والكشف عن خصوصية هذه المحاور.

(١) كتب عبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨هـ) إلى الشافعي وهو شاب أن يضع له كتابا فيه معاني القرآن، ويجمع قبول الأخبار فيه، وحجة الإجماع، وبيان الناسخ والمنسوخ من القرآن والسنة. فوضع له "كتاب الرسالة". وحين خرج الشافعي إلى مصر أعاد تصنيف "الرسالة". أبو بكر البيهقي، "مناقب الشافعي". تحقيق السيد صقر، (القاهرة: ط دار التراث، ١٣٧١هـ)، ١: ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٣٤.

(٢) أبو الوفاء بن عقيل، "الواضح في أصول الفقه". تحقيق عبد الله عبد المحسن التركي، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ)، ١: ١٨٥؛
وفخر الدين الرازي، "مناقب الإمام الشافعي". تحقيق أحمد حجازي السقا، (ط١، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٨٦م)، ١٣٥.

- إفادة الدرس البلاغي من بحوث الشافعي حول البيان من جهة التأسيس، وطريقته في الاستنباط والتأويل، وإشاراته إلى فنون من بلاغة الخطاب في لسان العرب؛ مما استدعى إبراز هذا الأثر، وتتبع مواقعه من البحث البياني؛ وانتقاله من مرحلة التفكير إلى الفكر والمنهج.

الدراسات السابقة:

اتجهت الدراسات السابقة لدراسة الجانب البلاغي في **ديوان الشافعي**(١)؛ لكونه مظهرا لتجلي الإبداع الأدبي من علم الشافعي.

أما عن دراسة التفكير البلاغي في "الرسالة"؛ فالبحوث المنشورة التي تصدت للحديث عن هذا الجانب؛ قد وقفت عند دراسة البيان وتعريفه عند الأصوليين والبلاغيين(٢)؛ دون أن تنفذ إلى قراءة وتحليل الإشارات البلاغية الأخرى عند الشافعي في "الرسالة"، وتكشف عن تلقيها في الدرس البلاغي؛ وهذا من جوانب الجدة في رؤية البحث.

منهج البحث:

يجمع البحث في قراءته وتأويله بين المنهج الوصفي، والتحليلي؛ فيقوم بقراءة وتحليل مرتكزات التفكير البلاغي في "الرسالة"، وشرح عبارات الشافعي المتصلة بالبيان، وتحديد وجهتها الدلالية، وما يتصل بها من مباحث البيان عند البلاغيين، مع الإشارة إلى تلقيها في إطار البحث البلاغي؛ وصولا إلى مرحلة الاستواء في الفكرة

(١) ومنها: محمد عثمان إبراهيم، "الجانب البلاغي في شعر الشافعي، دراسة بلاغية". (ط١، القاهرة: دار الفاروق للنشر والتوزيع، ٢٠١٨م).

(٢) ومنها: محمود سعد، "مباحث البيان عند الأصوليين والبلاغيين". (الإسكندرية: ط منشأة المعارف، ١٩٨٩م).

والمنهج، ثم استقرار المصطلح.

وفي إطار القراءة والتحليل؛ استعان البحث بكتب المحققين من الأصوليين؛ لفهم عبارات الشافعي، وتحديد وجهتها البيانية، وتلقيها بين الأصوليين والبلاغيين في المصادر التي مزجت بين البحثين؛ وبما يحقق للبحث سلامة الرؤية والخطوات في القراءة والتحليل والاستنتاج.

وسيحرص البحث في معالجته على تصنيف جهود الإمام، ووضع العناوين الكاشفة والمرتبة لها، حسب ظهورها في الرسالة؛ بما يحدد دلالاتها الأصولية، ووجهتها البيانية.

خطة البحث:

فرض حديث الإمام الشافعي عن البيان، ووجوهه، وأدلته، أن يخصص له المبحث الأول في القراءة والتحليل، والتلقي في الدرس البلاغي كما تقدم، كما استدعى حديثه عن فنون البيان الأخرى أن يخصص لها المبحث الثاني.

وجاء البحث متضمنا: مقدمة، وتمهيدا، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس.

المقدمة؛ تتضمن: أسباب اختيار البحث، والدراسات السابقة، ومنهجه، وخطته.

التمهيد: يتضمن لمحة موجزة عن منزلة الشافعي من البيان واللغة.

المبحث الأول: البيان.

المبحث الثاني: فنون البيان.

الخاتمة: تتضمن أهم النتائج.

الفهرس: المصادر والمراجع.

والله أسأل التوفيق والسداد، والإخلاص في القول والعمل؛ إنه سميع قريب مجيب.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

تمـــهيد

يضيق المقام عن ترجمة موجزة حتى للإمام الشافعي[١]؛ والبحث سيسلط الضوء على ملامح من ثقافته اللغوية والبلاغية والنقدية؛ لكونها أقرب رحما للدراسة في "الرسالة".

١– منزلة الشافعي في اللغة:

الإمام شافعي في ذاته حجة في اللغة كما يرى علماء العربية والفقه، ومن عبارات العلماء في ذلك: قول عبد الملك بن هشام (ت ٢١٨هـ)، والذي كان بمصر كالأصمعي بالعراق: "الشافعي ممن يؤخذ عنه اللغة"، وكان إذا شك في شيء من اللغة بعث إلى الشافعي فسأله عنه، وهو ما قرره أيضا أبو عبيد القاسم بن سلام"[٢].

وقال أبو عثمان المازني (ت ٢٤٧هـ): "الشافعي عندنا حجة في النحو"، وقال الشافعي: "ما بلغني أن أحدا أفهم لهذا الشأن مني، وقد كنت أحب أن أرى الخليل بن أحمد"[٣].

٢– روايته للشعر:

"أقام الشافعي على قراءة العربية وأيام الناس عشرين سنة، وقال: ما أردت بهذا إلا الاستعانة على الفقه"، بل إن الأصمعي (ت ٢١٦هـ) يقول: "صححت أشعار الهذليين على شاب من قريش بمكة يقال له: محمد بن إدريس الشافعي".

وقال المبرد: "رحم الله الشافعي، كان من أشعر الناس، وآدب الناس،

(١) من مصادر ترجمة الشافعي: البيهقي،" مناقب الشافعي"، ١ :٧١–٩٥؛ والرازي، "مناقب الإمام الشافعي"، ٢٣–٣٤؛ وابن حجر، "توالي التأسيس لمعالي محمد بن إدريس"، ٣٤–١٠٥.

(٢) البيهقي، "مناقب الشافعي"، ١: ٤٣، ٤٤

(٣) "السابق"، ٢: ٤٢، ٥٢.

وأعرفهم بالقراءات"[١].

٣– فصاحته وبلاغته:

موقع الشافعي من البيان والفصاحة كموقعه من اللغة والمعرفة بالشعر وفنونه. وأشار أحمد بن حنبل إلى هذا الجانب من ثقافة الشافعي؛ فقال: "الشافعي فيلسوف في أربعة أشياء: في اللغة، واختلاف الناس، والمعاني، والفقه"[٢]، والمعاني هنا – كما يبدو – هي الاقتدار على البلاغة والبيان.

٤– نقده للشعر:

كان الشافعي شاعرا ناقدا أديبا، بقدر ما كان مجتهدا أصوليا فقيها، ومن عباراته النقدية: قوله: "ليس لقريش كلها شعر جديد – أو قال جيد – وأشعرها ابن هرمة، ثم مروان بن أبي حفصة، قال: لا يكاد يجود شعر القرشي؛ وذلك أن الله جل ذكره، قال لنبيه ﷺ: ﴿**وما علمنـه ٱلشعر وما ينبغى له**﴾ [يس: ٦٩] "[٣].

ويعرف بالشعر؛ فيقول: "الشعر كلام حسنه كحسن الكلام، وقبيحه كقبيح الكلام، غير أنه كلام باق سائر، فذلك فضله على سائر الكلام..."[٤].

٥– شعره:

ترك الشافعي ذخيرة طيبة من الشعر البديع[٥]، وشعره تميز بالعذوبة والسلاسة،

(١) "السابق"، ١: ٤٢، ٤٥، ٤٧، ٤٨، ١٣٣، ١٣٤.

(٢) "السابق"، ٢: ٤١.

(٣) "السابق"، ٢: ١١٣.

(٤) البيهقي، "مناقب الشافعي"،٢: ٦٠.

(٥) نشرت أشعاره في ديوان، وحققت أكثر من مرة، كما شرح ديوانه وحكمه. ومن ذلك: محمود بيجو، "شرح ديوان الشافعي وحكمه". (ط١، دمشق: الدار الدمشقية، ٢٠٠٩م).

والروعة التي تأسر النفوس، كما تنوعت معانيه بين الزهد، والحكمة، والدعوة لمكارم الأخلاق، والآداب، وغيرها.

وكان لشعره طابع خاص؛ فلم يكن كأشعار العلماء التي تتسم بنوع من الكزازة؛ فيغلب فيها الفكر الخيال؛ فاتسم بوضوح الفكرة، وشرف المعنى، وروعة النظم.

ومن روائعه في الحكمة:

نعيب زماننا والعيب فينا ... وما لزماننا عيب سوانا
وقد نهجوا الزمان بغير جرم ... ولو نطق الزمان به هجانا
ديانتنا التصنع والترائي ... فنحن به نخادع من يرانا
وليس الذئب يأكل لحم ذئب ... ويأكل بعضنا بعضا عيانا
لبسنا للتخادع مسك ضأن ... فويل للمغير إذا أتانا[1]

ومن شعره في الضراعة حين حضره الموت: قوله:

فلما قسى قلبي وضاقت مذاهبي ... جعلت الرجا مني لعفوك سلما
تعاظمني ذنبي فلما قرنته ... بعفوك ربي كان عفوك أعظما
وأيقنت أن العفو منك سجية ... تجود وتعفو منة وتكرما
فلولاك لا يغوى بإبليس عالم ... فكيف وقد أغوى صفيك آدما[2]

٦- وفاته:

توفى الشافعي (رحمه الله) ليلة الجمعة بعد المغرب، ودفن يوم الجمعة بعد العصر في آخر يوم من رجب، سنة أربع ومائتين، وهو ابن أربع وخمسين سنة[3].

(١) البيهقي، "مناقب الشافعي" ٢: ١١١.
(٢) "السابق"، ٢: ١١١.
(٣) "السابق"، ٢: ٢٩٧، ٢٩٨

المبحث الأول: البيان

توطئة:

مهد الشافعي قبل تعريف البيان بعبارات استحضر في صياغتها الوجهة الأصولية؛ التي ترى البيان في القرآن أصلا للدليل الشرعي الهادي في كل نازلة، ومنبعا لاستنباط الأحكام الشرعية؛ فقال: "فإن من أدرك علم أحكام الله في كتابه نصا واستدلالا، ووفقه الله للقول والعمل بما علمه؛ فاز بالفضيلة في دينه ودنياه ..."(١). ويبين أن في كتاب الله الدليل على الهدى في كل نازلة؛ فيقول: "فليست تنزل في أحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها. قال الله تبارك وتعالى: ﴿**ونزلنا عليك ٱلكتب تبيـنا لكل شىء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين**﴾ [النحل: ٨٩] "(٢).

١– تعريف البيان عند الشافعي:

عرف الشافعي البيان بقوله:" **والبيان اسم جامع لمعاني**(٣) **مجتمعة الأصول، متشعبة الفروع؛ فأقل ما في تلك المعاني المجتمعة المتشعبة، أنها بيان لمن خوطب بها ممن نزل القرآن بلسانه، متقاربة الاستواء عنده، وإن كان بعضها أشد تأكيد بيان من بعض، ومختلفة عند من يجهل لسان العرب**"(٤).

نبه الشافعي في تعريفه لـ "البيان" بـ "**الاسم الجامع**" إلى كونه من الوجهة

(١) "الرسالة". تحقيق أحمد شاكر، (بيروت: ط دار الكتب العلمية، د. ت)، ١٩ باختصار.
(٢) "السابق"، ٢٠ باختصار.
(٣) كذا في الأصل بإثبات الياء، وهو جائز، وفي النسخ المطبوعة بحذفها. هامش التحقيق، ٢١.
(٤) "السابق"، ٢١.

الدلالية لا يحد[١]؛ فـ "**الاسم الجامع للمعاني المجتمعة الأصول**" هنا كما يبدو: طرائق العرب في خطابها للدلالة على المعاني؛ وصولا إلى المقاصد. فمثلا: من وجوه البيان عن المعنى في لسان العرب: استعمالها للإطناب في مقام زيادة التبيين[٢]، أو لتأكيد الكلام تقرير ا للمعاني، ووضع العام موضع الخاص، ووضع الخاص موضع العام...، وهذه وغيرها من طرائقها في الخطاب، والتي نزل القرآن وفق ما تعلمه منها. وقد وصف هذه المعاني بأنها "**مجتمعة الأصول**"؛ فتلتقي في كونها من طرائق العرب في خطابها ودلالاتها على المعاني، وجعلها "**متشعبة الفروع**"؛ فليست على صورة واحدة؛ فمنها ما يكون نصا ظاهرا، ومنها ما يكون عاما، ومنا ما يكون خاصا، ومنها ما يكون حقيقة، ومنها ما يكون مجازا؛ فهي مختلفة المراتب في "الجلاء والخفاء"[٣]، ولها مواقعها من الخطاب بحسب ما يقتضيه كل سياق ومقام؛ ويشهد لهذا الفهم ما أورده الشافعي بعد ذلك من أمثلة لوجوه البيان واتساعها في لسان العرب، وهي التي خاطب الله تعالى بها العرب في كتابه على ما تعرف من معانيها كما سيأتي.

(١) يقول أبو الوفاء بن عقيل: "علم أن البيان مما لا يضبطه حد، حيث، كان مشتملا على أنواع؛ فمنها: النص، والظاهر، والعموم، ... فذكر ذلك باسم جامع، فقال جملة، وجميع ذلك بيان وإن اختلفت مراتبه". "الواضح في أصول الفقه"، ١: ١٨٥.

(٢) ومن ذلك: ما ذكره في دلالة قوله تعالى: ﴿**تلك عشرة كاملة**﴾ [البقرة: ١٩٦]. يقول: "فاحتملت أن تكون زيادة في التبيين، واحتملت أن يكون أعلمهم أن ثلاثة إذا جمعت إلى سبع كانت عشرة كاملة". "الرسالة"، ٢٦.

(٣) يراجع كلام الأصوليين حول عبارة الشافعي، والمراتب المتشعبة في: بدر الدين الزركشي، "البحر المحيط في أصول الفقه". تحقيق عمر الأشقر، (ط٢، الكويت: وزارة الأوقاف، ١٩٩٢م)، ٣: ٤٩٧

٢– وجوه البيان ومراتبه من جهة الأصول والاستدلال:

الشافعي في بحثه لـ "البيان" يتجه نحو التأسيس لأصول فهم الدليل الشرعي؛ ومن هنا فتقسيمه المبتكر لوجوه البيان يسير في هذا الاتجاه. ووجوه البيان الخمسة[١] التي ذكرها، والمتمثلة في "بيان القرآن في البيانين الأول والثاني، وبيان النبي ﷺ للفروض المجملة كالصلاة والزكاة في البيان الثالث، وما ابتدأه النبي ﷺ من السنن مما ليس في الكتاب كما في البيان الرابع، وما فرض الله على خلقه الاجتهاد في طلبه كما في البيان الخامس؛ هذه الوجوه كلها تدور مع كتاب الله[٢].

والوجه الخامس المتصل بالاجتهاد يرجع في قياسه على موافقة الخبر المتقدم في الكتاب والسنة من خلال إلحاق الشيء بشبهه ومثيله[٣]. وفي ذلك يقول الشافعي:

(١) ينظر: الشافعي، "الرسالة"، ٢١،٢٢؛ ويراجع كلام الأصوليين حول هذه المراتب في: بدر الدين الزركشي، "البحر المحيط في أصول الفقه"، ٣: ٤٨٢، ٤٨٣.

(٢) أبو المعالي الجويني، "البرهان في أصول الفقه". تحقيق عبد العظيم الديب، (ط١، قطر: ط الشيخ خليفة آل ثاني، ١٣٩٩هـ)، ١: ١٦٢.

(٣) مهدت عبارة الشافعي حول "القياس، والمثل، ودلالاته على الشبه"؛ مهدت الطريق للأصوليين والبيانيين على السواء، إلا أن بحثها في الرسالة غلب عليه الطابع الأصولي، وقد انتقل بعد ذلك إلى بحوث اللغويين والبيانيين، وبحث القياس أقرب رحما للبحث الأصولي؛ وقد أشار بهاء الدين السبكي، وهو بصدد الحديث عن نقاط الالتقاء بين البحثين الأصولي والبياني؛ أشار إلى كون بحث القياس أقرب إلى بحث الأصوليين؛ فقال: "وليس في أصول الفقه ما ينفرد به كلام الشارع عن غيره إلا الحكم الشرعي والقياس وأشياء يسيرة". السبكي، "عروس الأفراح"، ١: ٥٣؛ ويراجع حول نشأة القياس في رحاب البحث الأصولي، وانتقاله إلى اللغويين بعد ذلك: عبد الصبور شاهين، "دراسات لغوية القياس في الفصحى، الدخيل في العامية"، (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م)، ١٠، ١١

"والقياس ما طلب بالدلائل على موافقة الخبر المتقدم من الكتاب أو السنة"(١).

٣- البيان عند البلاغيين وتطوره:

ذكر الجاحظ ت (٢٥٥هـ) تعريفين لـ "البيان": الأول: جاء ضمن حديثه عن أهمية البيان، وأثره في الإفهام، وقد جعل هذا التعريف خاصا ببيان اللسان؛ فقال: "والدلالة الظاهرة على المعنى الخفي هو البيان الذي سمعت الله عز وجل يمدحه، ويدعو إليه ويحث عليه. بذلك نطق القرآن، وبذلك تفاخرت العرب، وتفاضلت أصناف العجم". أما الثاني: فهو التعريف الشامل لـ "البيان"، والذي يضم أصناف الدلالات من لسان وغيره؛ حيث يقول: "والبيان اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضمير، حتى يفضي السامع إلى حقيقته، ويهجم على محصوله كائنا ما كان ذلك البيان، ومن أي جنس كان الدليل"(٢).

والجاحظ لا يقصد من تعريف البيان الكشف عن المعنى بطريق تستوي فيه الفصاحة واللكنة(٣)؛ وإنما ذكر هذه العبارة لكونه بصدد حصر الدلالات التي تفهم المعاني بين عموم الناس فيما يخص كل موضع منها(٤).

وعبد القاهر (ت ٤٧١هـ) يشير إلى حسن الترتيب الذي يتكامل مع البيان، وهو يتحدث عن مدحهم للاستعارة في بعض الأشعار؛ فيقول: "هل تجد

(١) الشافعي، "الرسالة"، ٣٩، ٤٠ باختصار.

(٢) أبو عثمان الجاحظ، "البيان والتبيين". تحقيق عبد السلام هارون، (ط٧، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م)، ١: ٧٥، ٧٦.

(٣) يقول: "فمن زعم أن البلاغة أن يكون السامع يفهم معنى القائل، جعل الفصاحة واللكنة، والخطأ والصواب، والإغلاق والإبانة، والملحون والمعرب، كله سواء، وكله بيانا. وكيف يكون ذلك كله بيانا؟ ...". الجاحظ، "البيان والتبيين"، ١: ١٦٢.

(٤) "السابق"، ١: ٧٦.

لاستحسانهم وحمدهم وثنائهم ومدحهم منصرفا، إلا إلى استعارة وقعت موقعها، وأصابت غرضها، أو حسن ترتيب تكامل معه البيان حتى وصل المعنى إلى القلب مع وصول اللفظ إلى السمع، واستقر في الفهم مع وقوع العبارة في الأذن، وإلا إلى سلامة الكلام من الحشو غير المفيد..."(١).

فالبيان الكامل هو ما يقوم على إيصال المعنى والإفهام، وحسن الاختيار للألفاظ التي تلائم المعاني وتتناسب مع الغرض والمقام.

وينقل نجم الدين بن الأثير (ت ٧٣٧هـ) تعريف بعضهم للبيان بالرسم؛ لصعوبة تعريفه بالحد؛ لأن البيان لا يحد؛ فيقول: "علم البيان صناعة نظرية، مقصودها معرفة محاسن الكلام"(٢)، وهو تعريف يركز على موضوع البيان؛ ليظهر اختلاف وجهته عن علم اللغة، والنحو؛ فهو يرمي إلى معرفة وجوه التفاضل والمزية في بليغ الكلام.

٤– نقاط الالتقاء والاختلاف بين الأصوليين والبيانيين:

في افتتاح التعريف للبيان بـ "**الاسم الجامع**" تلتقي عبارة الشافعي، والجاحظ، مع تقييد الشافعي لوجوه البيان عن المعنى فيما تعرفه العرب من هذه الطرائق ووجوه الخطاب في اللسان، واتساع تعريف الجاحظ الثاني ليشمل أصناف الدلالات على المعاني من: لفظ، وإشارة، وعقد، وخط، ونصبة(٣).

وقد ذكر الأصوليون بعد الشافعي: "أن أعلى مراتب البيان رتبة ما وقع من

(١) عبد القاهر الجرجاني، "أسرار البلاغة". تحقيق محمود شاكر، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩١م)، ٢٢.

(٢) نجم الدين بن الأثير، "جوهر الكنز". تحقيق محمد سلام، (الإسكندرية: ط منشأة المعارف، ٢٠٠٩م)، ٤٧.

(٣) ينظر: الجاحظ، "البيان والتبيين"، ١: ٧٦؛ وقد ذكر أصناف هذه الدلالات أيضا في كتابه: "الحيوان"، ١: ٣٣–٣٥، ٤٤–٤٦.

الدلالة بالخطاب، ثم بالفعل، ثم بالإشارة، ثم بالكتابة، ثم بالتنبيه على العلة، ويقع البيان من الله سبحانه بها خلا الإشارة"[١]، وهو ما يلتقي مع ما ذكره البلاغيون في اللفظ، والإشارة، والخط، مع ملاحظة اختيار الأصوليين لما يدخل تحت البيان للدلالة على الحكم الشرعي كما تقدم.

وتعريف "البيان" الذي ذكره الشافعي يلتقي أيضا مع تعريف ابن المقفع (ت ١٤٢هـ) لـ "البلاغة" في بعض جوانبه؛ حيث عرف الأخير البلاغة بقوله: "البلاغة اسم جامع لمعان تجري في وجوه كثيرة. فمنها ما يكون في السكوت، ومنها ما يكون في الاستماع، ومنها ما يكون في الإشارة، ومنها ما يكون في الاحتجاج... فعامة ما يكون من هذه الأبواب الوحي فيها، والإشارة إلى المعنى، والإيجاز، هو البلاغة .."[٢].

فبدأ تعريف ابن المقفع لـ "البلاغة" بـ "**اسم جامع لمعان تجري في وجوه كثيرة**"، وبدأ تعريف الشافعي بـ "**اسم جامع لمعان مجتمعة الأصول، متشعبة الفروع**"، ويلحظ التقاء العبارتين في كثرة واتساع طرائق البيان عن المعاني؛ ولعل هذا من توارد الأفكار والخواطر بين العلماء في عبارتي ابن المقفع والشافعي.

ويبدو تعريف الجاحظ للبيان في جانب اللفظ من صدى تأثره بابن المقفع الذي نقل عنه صراحة تعريف البلاغة بعد ذلك، وتأثره بالشافعي؛ لنظره في كتبه، وإعجابه بها غاية الإعجاب؛ في قوله: "نظرت في كتب الشافعي؛ فإذا هو در منظوم إلى در، فنظرت في كتب فلان فإذا هو كلام الأطباء"[٣].

(١) الجويني، "البرهان في أصول الفقه"، ١: ١٦٣، ١٦٤؛ والزركشي، "البحر المحيط في أصول الفقه"، ٣: ٤٨٢.

(٢) الجاحظ، "البيان والتبيين" ١: ١١٥، ١١٦باختصار.

(٣) البيهقي، "مناقب الشافعي"، ٢: ٥١.

وقد "كتب الناس علم الشافعي كما تكتب المصاحف، واستظهروا أقواله"[١]، وكانت رسائله وعباراته تسري في بلاد الإسلام مسرى الشمس؛ لعلمه، وفصاحته، وأدبه[٢].

ورآه الإمام أحمد بن حنبل "مجدد دين الأمة على رأس المئتين"[٣]، و"كالشمس للدنيا، والعافية للناس"[٤]، وقد تكون هذه العبارة **"اسم جامع..."** في إطلاقها على "البيان" من العبارات التي كانت تتردد في البيئات العلمية على ألسنة العلماء في ذلك الوقت في بغداد، والبصرة، وقد دخل الشافعي بغداد مرتين[٥]، واجتمع عليه الناس، وأفادوا منه علما جما، وله آثاره العلمية فيها، ومنها: كتابه الذي يسمى القديم[٦]

(١) أحمد بن ثابت البغدادي، "تاريخ بغداد". تحقيق بشار عواد معروف، (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي،٢٠٠١م)، ٢: ٣٩٩.

(٢) ولقد كتب رسالة لعبد الرحمن بن المهدي ت (١٩٨هـ) يعزيه في وفاة ولد له؛ فكانوا يتهادون تعزيته بينهم بالبصرة. البيهقي، "مناقب الشافعي" ٢: ٩٠.

(٣) البغدادي، " تاريخ بغداد"، ٢: ٤٠٠؛ والعسقلاني، "توالي التأسيس لمعالي محمد بن إدريس"، ٤٧، ٤٨.

(٤) البغدادي، "تاريخ بغداد" ٢: ٤٠٠.

(٥) كانت المرة الأولى في قدومه إلى بغداد سنة خمس وتسعين ومئة، وقد أقام سنتين، ثم خرج إلى مكة، وقدم بغداد للمرة الثانية سنة ثمان وتسعين ومئة، وأقام أشهرا ثم خرج. ويقال إنه قدم مصر سنة تسع وتسعين ومئة في أول خلافة المأمون، ولم يزل بها إلى أن مات رحمه الله في سلخ رجب سنة أربع ومئتين. البيهقي، "مناقب الشافعي"، ١: ٢٢٠؛ والبغدادي،" تاريخ بغداد"، ٢: ٣٩٣، ٤٠٦، ٤٠٨، ٤٠٩؛ وياقوت الحموي، "معجم الأدباء". تحقيق إحسان عباس، (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م)، ٦: ٢٤١٤، ٢٤١٥.

(٦) البغدادي، "تاريخ بغداد"، ٢: ٣٩٣.

ومنها: "الرسالة"؛ حيث ألفها مرة ببغداد، وأعاد تصنيفها بمصر[١] كما تقدم.

ويبدو أن تعريف الشافعي لـ "البيان" قد ترك أثره في بغداد وما حولها، وقد ذكر أبو ثور إبراهيم البغدادي الفقيه (ت ٢٤٠هـ)[٢] أنه لم يكن يعرف العام الذي يراد به الخاص، والخاص الذي يراد به العام حتى بينه الشافعي[٣]، وهو من مسائل الأصول والبيان. أما عن البيئة العلمية بالبصرة؛ فلقد كان ابن المقفع على رأسها، وكان سميه عبد الحميد الكاتب (ت ١٣٢هـ) أيضا من أوائل الكتاب في البيئة العربية؛ "فهما ثاني اثنين مارسا الكتابة الفنية، وقد تأثر الجاحظ بمؤلفات ابن المقفع[٤] كما تقدم؛ لنشأته في البصرة أيضا، وقد "قضى أيامه الأخيرة فيها"[٥].

ومع التقاء تعريف ابن المقفع والشافعي حول البلاغة والبيان في جزئه الأول، نجد اختلافا في تعريف الشافعي في الجزء الثاني؛ حيث اتجه إلى ربطه ببيان من نزل بلسانه القرآن؛ ليربط بين طرائق الدلالة على المعاني، والقرآن الكريم الذي هو مناط استنباط الدليل على الحكم الشرعي كما تقدم؛ ولذا يقول: "**أنها بيان لمن خوطب بها ممن نزل القرآن بلسانه متقاربة الاستواء عنده، وإن كان بعضها أشد تأكيد بيان من بعض**"؛ فهو يريد هنا من البيان ما يعين على فهم الدليل، واستنباط الحكم الشرعي من القرآن الكريم، وفق ما تعرفه العرب من لسانها، ومن طرائقها في الخطاب، والدلالة على المعاني.

(١) البيهقي، "مناقب الشافعي"، ١: ٢٣٠؛ والرازي، "مناقب الإمام الشافعي"، ١٥٧.

(٢) وهو من رواة كتب الشافعي القديمة. السلماسي، "منازل الأئمة الأربعة"، ٢٠٤.

(٣) البيهقي، "مناقب الشافعي" ١: ٢٢٢.

(٤) عبد اللطيف حمزة، "ابن المقفع"، (ط٣، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٦٥م)، ٧٣، ١٢١، ٢٣٦.

(٥) طه الحاجري، "الجاحظ، حياته وآثاره"، (ط٢، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩م)، ١٦، ٧٨.

أما تفصيل ابن المقفع في تعريفه، فقد أشار إلى وجوه البيان من الوحي والإشارة إلى المعنى، والإيجاز الذي جعله البلاغة إلخ؛ لكونه ربطه بعامة الكلام شعره ونثره؛ فهو بصدد الحديث عن بلاغة البيان عامة، وما ينبغي أن يتوافر لها، ويتناسب مع مقامات الكلام.

فأصول الحديث حول تعريف "البيان" واتساع طرائقه متقاربة، ولكن جهات النظر في طرائق البيان وفنونه مختلفة باختلاف نوع البيان بين القرآن والسنة، وكلام الناس شعرا ونثرا، كما تختلف جهات النظر فيه بين الأصوليين والبيانيين، بين بلاغة الدلالة عند الأصوليين، وبلاغة الإمتاع والإقناع، ومحاسن الكلام عند البيانيين.

ومن هنا وجدنا إبراهيم الشيباني (ت ٢٩٨هـ) يجعل للرسائل بلاغتها الخاصة التي لا يجوز فيها بعض ما جاء في بلاغة القرآن من الإيجاز، والحذف؛ لأن القرآن قد خاطب الله به قوما فصحاء، والرسائل يخاطب بها قوم دخلاء على اللغة لا علم لهم بلسان العرب؛ حيث يقول: "واعلم أنه لا يجوز في الرسائل ما جاء في آي القرآن من الإيصال (الاختصار) والحذف، ومخاطبة الخاص بالعام، والعام بالخاص؛ لأن الله سبحانه وتعالى خاطب بالقرآن أقواما فصحاء فهموا عنه – جل ثناؤه – أمره ونهيه ومراده؛ والرسائل إنما يخاطب بها قوم دخلاء على اللغة لا علم لهم بلسان العرب، وكذلك ينبغي للكاتب أن يتجنب اللفظ المشترك والمعنى الملتبس؛ فإنه إن ذهب يكاتب على مثل قوله تعالى: ﴿**وسـل ٱلقرية ٱلتى كنا فيها وٱلعير ٱلتى أقبلنا فيها**﴾ [يوسف: ٨٢]، وقوله تعالى: ﴿**بل مكر ٱليل وٱلنهار**﴾ [سبأ: ٣٣] احتاج أن يبين أن معناه: اسأل أهل القرية وأهل العير، وبل مكركم بالليل والنهار، ومثله في القرآن كثير"(١).

وهذه الوجوه التي أنكرها الشيباني في الرسائل؛ لكونها خطابا لأقوام دخلاء على

(١) إبراهيم الشيباني، "الرسالة العذراء في موازين البلاغة وأدوات الكتابة". تحقيق: يوسف عبد الوهاب، (القاهرة: ط دار الطلائع، ٢٠٠٥م)، ٤٥.

اللغة؛ هي من وجوه البيان وبلاغته في القرآن الكريم، والتي ذكرها الشافعي في طرائق الخطاب وبلاغته، وهي التي تعرفها العرب من لسانها.

وتلتقي نظرة البلاغيين مع نظرة الشافعي والأصوليين في أن البيان لا يحد، كما توحي به عبارة الشافعي، وكما فهمه الأصوليون من تعريفه للبيان[١] وهو ما انتهجه البلاغيون أيضا ابتداء بالجاحظ وانتهاء بالمتأخرين من البلاغيين؛ حيث رأوا أن "علم البيان ليس له حد"[٢]، وأن "البيان في عرف الكلام أتم من كل واحد من الفصاحة والبلاغة"[٣].

هذا، ويلحظ أن التعريفات السابقة لبيان اللسان عند البلاغيين تتدرج في نظرتها من بيان السليقة والطبع الذي يبدو مشدودا إلى تعريفات الشافعي، والجاحظ، ووصولا إلى بيان الصناعة؛ فتلتقي في رؤيتها حول كونه اسما يجمع طرائق الدلالة الكاشفة عن المعاني، مع حسن الاختيار للألفاظ التي تلائمها، وتعبر عن المقاصد والأغراض.

وفي إطار الصناعة النظرية ترى البيان أعم من الفصاحة والبلاغة، ويهدف إلى معرفة محاسن الكلام من خلال معرفة الأحوال التي يطابق بها اللفظ المقامات ومقاصد الكلام.

(١) منصور السمعاني، "قواطع الأدلة في أصول الفقه". تحقيق: عبد الله أحمد الحكمي، (ط١، الرياض: مكتبة التوبة، ١٩٩٨م)، ٢: ٥٦؛ وابن عقيل، "الواضح في أصول الفقه"، ١: ١٨٥.

(٢) ابن الأثير، "جوهر الكنز"، ٤٦.

(٣) محمد التنوخي، "الأقصى القريب في علم البيان"، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٢٧هـ)، ٣٣.

المبحث الثاني: فنون البيان

توطئة:

سار الشافعي في رسالته على منهج ابتدأه بتعريف البيان، ووجوهه الخمسة المتقدمة، ومهد بعد ذلك لهذا الجانب البياني بالعلم بأن القرآن نزل بلسان العرب؛ فقال: "**ومن جماع علم كتاب الله: العلم بأن جميع كتاب الله إنما نزل بلسان العرب**"(١)، "**ولسان العرب أوسع الألسنة مذهبا وأكثرها ألفاظا، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي، ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها حتى لا يكون موجودا فيها من يعرفه**"(٢).

ويبين أنه إنما ابتدأ بهذا الوصف الخاص بنزول القرآن بلسان العرب؛ لأنه لا يعلم علم الكتاب من جهل لسان العرب، وما فيه من اتساع الوجوه التي هي طرائق الدلالة على المعاني؛ حيث يقول: "**وإنما بدأت بما وصفت من أن القرآن نزل بلسان العرب دون غيره؛ لأنه لا يعلم من إيضاح جمل علم الكتاب أحد جهل سعة لسان العرب، وكثرة وجوهه وجماع معانيه وتفرقها، ومن علمه انتفت عنه الشبه التي دخلت على من جهل لسانها**"(٣).

وعبارته هنا مؤسسة لقاعدة مهمة في فهم التنزيل ودلالاته، وتستند إلى أنه نزل على ما تعرف العرب من لسانها، ومن جهل العلم بسعة لسان العرب، وكثرة وجوهه ومعانيه وتفرقها؛ لم يتضح له من جمل علم الكتاب، ومن علمه انتفت عنه الشبهة. وهو يرى أن تنبيه العامة على أن القرآن نزل بلسان العرب خاصة، من النصيحة

(١) الشافعي، "الرسالة"، ٤٠.
(٢) "السابق"، ٤٢.
(٣) "السابق"، ٥٠.

للمسلمين؛ وقياما بإيضاح الحق؛ وهما من طاعة الله الجامعة لكل خير[١].

١- طرائق الدلالة على المعاني، ووجوه البيان في لسان العرب:

بعد التمهيد المتقدم لاتساع الوجوه التي هي طرائق الدلالة على المعاني في لسان العرب؛ دلف الشافعي إلى بيانها، وأبدأ بنقل عباراته في الرسالة حول هذه الطرائق حسب ترتيب ورودها، ثم أحدد ما يبنى عليها من مسائل البيان كما رآها البلاغيون؛ حيث يقول: "**فإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها على ما تعرف من معانيها، وكان مما تعرف من معانيها: اتساع لسانها، وأن فطرته أن يخاطب بالشيء منه عاما ظاهرا يراد به العام الظاهر، ويستغنى بأول هذا منه عن آخره. وعاما ظاهرا يراد به العام ويدخله الخاص؛ فيستدل على هذا ببعض ما خوطب به فيه. وعاما ظاهرا يراد به الخاص. وظاهرا يعرف في سياقه أنه يراد به غير ظاهره. فكل هذا موجود علمه في أول الكلام أو وسطه أو آخره. وتبتدئ الشيء من كلامها يبين أول لفظها فيه عن آخره وتبتدئ الشيء يبين آخر لفظها منه عن أوله. وتكلم بالشيء تعرفه بالمعنى دون الإيضاح باللفظ كما تعرف الإشارة ثم يكون هذا عندها من أعلى كلامها لانفراد أهل علمها به دون أهل جهالتها. وتسمي الشيء الواحد بالأسماء الكثيرة، وتسمي بالاسم الواحد المعاني الكثيرة** "[٢]، بعد عبارته السابقة، شرع الإمام في ذكر الأمثلة لطرائق البيان، وتحديد وجوه الاستدلال فيها وفق لسان العرب، مع تأكيده أن هذه الطرائق تنسحب على السنة أيضا كما نص عليه في غير موضع[٣]، ومن ذلك: قوله: "ورسول الله عربي اللسان والدار؛ فقد

(١) ينظر: "السابق"، ٥٠.

(٢) الشافعي، "الرسالة"، ٥١، ٥٢.

(٣) "السابق"، ٥٣، ٥٥.

يقول القول عاما يريد به العام، وعاما يريد به الخاص، كما وصفت لك في كتاب الله وسنن رسول الله قبل هذا"(١).

٢– العام الظاهر الذي يراد به العام، ويدخله الخاص، والإشارة إلى علاقة "العموم" من علاقات المجاز المرسل:

يقول الشافعي: "**وأن فطرته أن يخاطب بالشيء منه عاما ظاهرا يراد به العام الظاهر، ويستغنى بأول هذا منه عن آخره. وعاما ظاهرا يراد به العام ويدخله الخاص؛ فيستدل على هذا ببعض ما خوطب به فيه**".

عبارته هنا قد جمعت بين إرادة المعنى الحقيقي في الدلالة على المعنى فيما يتعلق بالعام الظاهر الذي يراد به العام؛ "بحيث يستغني ويستقل في إفادة العموم عن النظر في سياق الجملة وأولها وآخرها؛ فيجب حمله على ما يقتضيه لفظه"(٢).

وقد مثل له بثلاثة أمثلة، ومنها قوله تعالى: ﴿**ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ**﴿٦٢﴾﴾ [الزمر: ٦٢] ثم قال: "فهذا عام لا خاص فيه؛ فكل شيء من سماء، وأرض، وذي روح، وشجر، وغير ذلك، فالله خلقه"(٣).

أما العام الظاهر الذي يراد به العام ويدخله الخاص؛ فهو ما جمع بين الدلالة على المعنى الحقيقي الظاهر، وضم في جانب منه معنى مجازيا خاصا، وهو ما يستدل عليه من سياق الكلام حسب عبارته في قوله: "**فيستدل على هذا ببعض ما خوطب به فيه**"(٤).

(١) "السابق"، ٢١٣.
(٢) محمد المبارك، "شرح رسالة الشافعي سبك المقال"، (الرياض: ط المؤلف، ١٤٣٧هـ)، ٧٦.
(٣) الشافعي، "الرسالة"، ٥٤.
(٤) "السابق"، ٥٢.

وقد مثل له بثلاثة أمثلة، ومنها قوله تعالى: ﴿**ما كان لأهل ٱلمدينة ومن حولهم من ٱلأعراب أن يتخلفوا عن رسول ٱلله ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه**﴾ [التوبة: ١٢٠]، ثم قال: "وهذا في معنى الآية قبلها، وإنما أريد به من أطاق الجهاد من الرجال، وليس لأحد منهم أن يرغب بنفسه عن نفس النبي أطاق الجهاد أو لم يطقه؛ ففي هذه الآية الخصوص والعموم"(١)، وقد مثل بعد ذلك لما هو عام الظاهر ويجمع العام والخاص في نص واحد(٢).

والشافعي هنا لم يصرح بمصطلح "المجاز"؛ فلم يظهر إلا بعده؛ ولكنه أشار إلى مضمونه من خلال ما ذكره من بيان وجوه الاستدلال في الآيات التي استشهد بها في الموضع السابق، والمواضع الأخرى المتصلة ببحث الخاص كما سيأتي؛ وبنى الأصوليون والبيانيون على عباراته دخولها تحت "المجاز".

أما عند البيانيين؛ فالعام الظاهر الذي ذكره الشافعي هو الحقيقة، والخاص هو المجاز(٣)، ولكن ليس على إطلاقه؛ لأن المجاز تختلف فيه العلاقة؛ ففي الاستعارة المشابهة، وفي الكناية التلازم، وفي المجاز المرسل علاقات كثيرة اختلف الأصوليون والبيانيون في حصرها حتى أوصلها بعضهم إلى أربعين علاقة، وفي المجاز العقلي ذكر المتأخرون ست علاقات(٤).

---

(١) الشافعي، "الرسالة"، ٥٤.

(٢) ينظر: "السابق"، ٥٦-٥٨.

(٣) التخصيص نوع من التجوز عند الأصوليين على قول الأكثر: إن العام إذا خص يكون مجازا في الباقي. محمد الأنبابي، "حاشية الأنبابي على الرسالة البيانية للصبان"، (ط١، بولاق: المطبعة الأميرية، ١٣١٥هـ)، ١٧٥.

(٤) الخطيب القزويني، "الإيضاح لشرح تلخيص المفتاح"، (ط القاهرة: مكتبة الآداب، ١٩٩٩م)، ١: ٤٢، ٣: ٧٩، ١٠٥، ١٥١؛ وبهاء الدين السبكي، "عروس الأفراح"، =

وظهر صدى عبارات الشافعي المتقدمة حول العام الظاهر والخاص في بحث عبد القاهر الجرجاني حول الحقيقة والمجاز العقليين؛ فعرف الحقيقة تعريفا موسعا؛ بقوله: "فكل جملة وضعتها على أن الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل، وواقع موقعه منه، فهي حقيقة، ولن تكون كذلك حتى تعرى من التأول، ولا فصل بين أن تكون مصيبا فيما أفدت بها من الحكم، أو مخطئا وصادقا أو غير صادق، فمثال وقوع الحكم المفاد موقعه من العقل على الصحة واليقين والقطع قولنا: خلق الله تعالى الخلق، وأنشأ العالم، وأوجد كل موجود سواه، فهذه من أحق الحقائق وأرسخها في العقول..."[(١)].

فالحقيقة العقلية قائمة على أن الحكم المفاد يطابق العقل على الصحة واليقين، أو الشك والظن الكاذب، والمثال الذي ذكره عبد القاهر في معنى الآية الكريمة التي ذكرها الشافعي؛ مستدلا بها على كون الله خالق كل شيء، وهو على الصحة واليقين والقطع. أما عن المجاز العقلي في الجملة؛ فعرفه عبد القاهر بقوله: "وحده أن كل جملة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضعه من العقل لضرب من التأول، فهي مجاز"[(٢)]، وضروب التأول تختلف تبعا لنوع المجاز، وعلاقاته قوة وضعفا.

=

(ط٤، بيروت: دار الهادي، ١٤١٢هـ)، ٤: ٤٣، ٤٤؛ والتفتازاني، "المطول"، ٥٧٦، ويراجع تفصيل ذلك في: السبكي، "الإبهاج في شرح المنهاج" ٣: ٧٦٦-٧٩٨؛ والأسنوي، "نهاية السول في شرح منهاج الأصول، ٢: ١٦٤-١٦٩؛ وحاشية زكريا الانصاري على شرح المحلي ٢: ٣٢؛ والزركشي، "البحر المحيط في أصول الفه"، ٢: ١٩٨-٢١٣

(١) عبد القاهر الجرجاني، "أسرار البلاغة". تحقيق: محمود شاكر، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩١م)، ٣٨٤.

(٢) "السابق"، ٣٨٥.

واستدعى المتأخرون من البلاغيين في تقسيمهم للحقيقة والمجاز اللغويين هذا البحث الأصولي المتقدم حول العام والخاص عند الشافعي؛ فعرفوا الحقيقة بـ "الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح التخاطب"(١). والمجاز المفرد بـ: "الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب على وجه يصح، مع قرينة عدم إرادته"(٢).

كما استدعوا تقسيم الحقيقة إلى: لغوية وشرعية وعرفية خاصة أو عامة، وكذلك المجاز ... (٣)، من حديث الشافعي حول الخاص والعام، وحديث الأصوليين بعده(٤)؛ وذكر بهاء الدين السبكي أن "للأصوليين في إثبات الحقائق الشرعية خلاف يطول ذكره"(٥).

أما عن الخاص الذي ذكره الشافعي في هذا القسم فيرجع عند البلاغيين إلى المجاز المرسل الذي علاقته "العموم" أو العامية؛ حيث يطلق العام ويراد الخاص؛ بأن يكون المعنى الحقيقي عاما، والمجازي خاصا(٦).

وعرفه الصبان بـ «كون الشيء شاملا لكثيرين»، وأريد بلفظه بعض معين مما يتناوله "وكونه مجازا مما لا خلاف فيه"(٧)، أي عند البلاغيين. والأصوليون مختلفون

(١) القزويني، "الإيضاح"، ٣: ٧٤.
(٢) "السابق" ٣: ٧٦.
(٣) ينظر: "السابق"، ٣: ٧٧، ٧٨.
(٤) ينظر على سبيل المثال: الزركشي، "البحر المحيط في أصول الفقه"، ٢: ١٥٤.
(٥) السبكي، وابن يعقوب المغربي، "شروح التلخيص"، ٤: ٢٩.
(٦) الديركوشي، "كنز الإيجاز في شرح علاقة المجاز"، ٤٧٩.
(٧) محمد الصبان، "الرسالة البيانية". تحقيق مهدي عرار، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٦هـ)، ١٠٦.

حول العام بعد التخصيص هل يبقى حقيقة أو يكون مجازا؟[١].

"والأكثر على أنه مجاز لاستعماله في بعض ما وضع له أولا كما بسط ذلك في الأصول"[٢]، كما يدخل تحت علاقة "الكلية" من علاقات المجاز المرسل؛ فيطلق اسم الكل على الجزء؛ فيسمى الشيء باسم كله[٣].

ومما تجدر الإشارة إليه: أن السيوطي عد عموم بعض الآيات وخصوصها، الوجه الرابع عشر من وجوه إعجاز القرآن الكريم[٤]؛ لما فيه من الاتساع والمجاز فيما يبدو.

٣– العام الظاهر يراد به الخاص، والإشارة إلى فن "الإيجاز":

أشار الشافعي إلى هذا الصنف بقوله المتقدم: "**وعاما ظاهرا يراد به الخاص**". وهذا الصنف يدخل أيضا تحت علاقة "العموم" من علاقات المجاز المرسل عند البلاغيين، وقد ذكر أربعة أمثلة لهذا النوع، تختلف في وضوح دلالاتها عند من يجهل لسان العرب، ولا تختلف في وضوح دلالاتها عند العرب؛ "**لأن أقل البيان عندهم كاف من أكثره**"[٥] كما ذكر.

والآية الأولى التي ذكرها قوله تعالى: ﴿**ٱلذين قال لهم ٱلناس إن ٱلناس قد جمعوا لكم فٱخشوهم فزادهم إيمنا وقالوا حسبنا ٱلله ونعم ٱلوكيل** ﴿١٧٣﴾﴾ [آل عمران: ١٧٣]، ومما ذكره: قوله: "فإذ كان من مع رسول الله ناسا غير من جمع لهم من الناس، وكان المخبرون لهم ناسا غير من جمع لهم وغير من معه ممن جمع عليه معه،

(١) ينظر: ابن عقيل، "الواضح في أصول الفقه"، ١: ٣٠٤.

(٢) السبكي، "جمع الجوامع في أصول الفقه"، ٤٧؛ والصبان، "الرسالة البيانية"، ١٠٧.

(٣) القزويني، "الإيضاح "، ٣: ٨٣؛ والتفتازاني، "المطول" ٥٧٦.

(٤) ينظر: جلال الدين السيوطي، "معترك الأقران في إعجاز القرآن". تحقيق أحمد شمس الدين، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٨م)، ١: ١٥٦– ١٥٨

(٥) الشافعي، "الرسالة"، ٦١.

وكان الجامعون لهم ناسا؛ **فالدلالة بينة مما وصفت من أنه إنما جمع لهم بعض الناس دون بعض...**"[1].

ويرى البلاغيون أن العلاقة هنا هي علاقة "العموم" السابقة من علاقات المجاز المرسل؛ "حيث أطلق الناس، الأول: على نعيم بن مسعود الأشجعي[2]. والثاني: على أبي سفيان وأصحابه"[3]، ويمكن دخولها تحت علاقة "الكلية" السابقة أيضا؛ حيث أطلق الكل وهم الناس، وأراد بعضهم كما تقدم، وقد تتداخل علاقات المجاز المرسل؛ نظرا للتلازم والتجاور الحاصل بينها، مع بقاء خصوصية كل علاقة منها[4].

ويعقب الشافعي على تدرج الدلالات في الآيات التي ذكرها في الوضوح عند من يجهل لسان العرب، تعقيبا استحضر فيه فن "الإيجاز"؛ فيقول بعد ذكر الآية الثالثة، وهي قوله تعالى: ﴿**ثم أفيضوا من حيث أفاض ٱلناس وٱستغفروا ٱلله إن ٱلله غفور رحيم** ۝١٩٩﴾ [البقرة: ١٩٩]: "وهذه الآية في مثل معنى الآيتين قبلها، وهي

(١) "السابق"، ٥٩ باختصار.

(٢) فلما كان قائما مقام جمع كثير في هذه الخصلة الذميمة؛ أطلق عليه لفظ «الناس»؛ مبالغة في تقبيح حاله، وقد أسلم (رضي الله عنه) عام الخندق، وقيل المراد بالناس في هذه الآية: وفد من عبد قيس مروا على أبي سفيان، وكانوا يريدون المدينة للميرة، أي لشراء الطعام، فشرط لهم أبو سفيان حمل بعير من زبيب إن ثبطوا المسلمين. والأول قول مجاهد وعكرمة، والثاني قول محمد بن إسحاق وجماعة، وقد قدمه البيضاوي في تفسيره. الأنبابي، "حاشية الأنبابي على الرسالة البيانية"، ٢١٨.

(٣) الصبان، "الكواكب الدرية في العلاقات المجازية"، ٧٦٦.

(٤) قضية التداخل بين بعض العلاقات هو ما قرره المحققون من الأصوليين والبيانيين. يراجع: التفتازاني، "شرح التلويح على التوضيح" ١: ١٣٤؛ وابن يعقوب المغربي، "مواهب الفتاح"، ٤: ٤٣؛ والمنياوي، "حاشية مخلوف المنياوي على الرسالة البيانية"، ٧٢، ٧٣.

عند العرب سواء، والآية الأولى أوضح عند من يجهل لسان العرب من الثانية، والثانية أوضح من الثالثة، وليس يختلف عند العرب وضوح هذه الآيات معا؛ **لأن أقل البيان عندها كاف من أكثره؛ إنما يريد السامع فهم قول القائل؛ فأقل ما يفهمه به كاف عنده**"(١).

وعبارته الأخيرة: "لأن أقل البيان عندها كاف من أكثره؛ إنما يريد السامع فهم قول القائل؛ فأقل ما يفهمه به كاف عنده". فيها إشارة جلية إلى فن "الإيجاز.

وهذه العبارة تلتقي مع نظرة البلاغيين المتقدمين حول "الإيجاز"، وفن "الإشارة"؛ حيث يقوم على قلة اللفظ، والإيماء إلى المعنى. كما تلتقي مع رؤيتهم حول دور البلاغة في إفهام المعنى وإيصاله من المتكلم إلى المخاطب؛ فقد ذكروا أن البلاغة سميت بذلك؛ "لأنها تنهي المعنى إلى قلب السامع فيفهمه"، وقالوا في بعض تعريفاتها: "كل ما تبلغ به المعنى قلب السامع فتمكنه في نفسه كتمكنه في نفسك، مع صورة مقبولة، ومعرض حسن"(٢)، وأنها: "إيصال المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللفظ"(٣).

وقد عرفوا البلاغة قديما بأنها الإيجاز؛ فقال ابن المقفع (ت ١٤٢هـ) في تعريف البلاغة السابق: "والإيجاز، هو البلاغة"(٤)، وهو ما يراه الأعراب أيضا

(١) الشافعي، "الرسالة"، ٦١.

(٢) أبو هلال العسكري، "كتاب الصناعتين". تحقيق علي البجاوي، ومحمد أبي الفضل إبراهيم، (ط١، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ١٩٥٢م)، ٦، ٨.

(٣) الرماني، "النكت في إعجاز القرآن"، ٧٥، ٧٦.

(٤) الجاحظ، "البيان والتبيين"، ١: ١١٦.

فيها[١]، وعرفها خلف الأحمر (ت ١٨٠هـ) بأنها: "لمحة دالة"[٢]، وحول "الإيجاز" في كلام العرب، يقول المبرد (ت ٢٨٥هـ): "من كلام العرب الاختصار المفهم، والإطناب المفخم، وقد يقع الإيماء إلى الشيء فيغني عند ذوي الألباب عن كشفه، كما قيل: لمحة دالة"[٣].

وقد ذكروا أن "الإشارة إلى المعنى، من الإيجاز؛ فقال قدامة بن جعفر (ت ٣٣٧هـ): "الإشارة، وهو أن يكون اللفظ القليل مشتملا على معان كثيرة بإيماء إليها، أو لمحة تدل عليها، كما قال بعضهم، وقد وصف البلاغة، فقال: "هي لمحة دالة"[٤].

والعبارات السابقة حول "الإيجاز"، "والإشارة"، تلتقي مع مضمون عباره الشافعي، في أن أقل البيان عند العرب كاف من أكثره، وأقل ما يفهم به المخاطب السامع كاف عنده. وقد بسط البلاغيون هذا الجانب من خلال التعريفات الموضحة، والعبارات الكاشفة، والأمثلة التي تشي بكون بلاغة البيان تقوم على الإيماء، والوحي، واللمحة الدالة، والإشارة المغنية عند ذوي الألباب، وأقل العبارات المشتملة على أكثر المعاني، وقد تطور واتسع بحث ذلك في كتب المتأخرين من البلاغيين[٥].

لكن تجدر الإشارة إلى أن حديث البلاغيين المتقدمين قبل الشافعي وبعده عن

(١) "السابق"، ١: ٩٦، ٩٧

(٢) ابن جعفر، "نقد الشعر"، ١٥٤، ١٥٥؛ والقيرواني، "العمدة"، ١: ٢٤٢؛ والبغدادي، "قانون البلاغة"، ٢٤؛ وينظر شرح هذه العبارة في: ابن أبي الإصبع، "تحرير التحبير"، ٢٠٠، ٢٠١.

(٣) المبرد، "الكامل"، ١: ٢٧.

(٤) ابن جعفر، "نقد الشعر"، ١٥٤، ١٥٥؛ وتحرير التحبير، ومراجعه، ٢٠٠.

(٥) ينظر على سبيل المثال: ابن الأثير، "المثل السائر"، ١: ٣١٩، وما بعدها؛ والقزويني، الإيضاح، ٢: ٩٦.

"الإيجاز" جاء صريحا، في كونه حدا للبلاغة كما تقدم؛ ومرجع ذلك إلى اهتمامهم مبكرا بدراسة المعاني ومحاسنها في كلام العرب شعرا ونثرا، ووقوفها على هذه الخصيصة المستمرة والمستقرة في طرائق الدلالة في لسانها.

أما الشافعي فهو لم يكن بصدد الحديث عن الإيجاز رأسا، وإنما تحدث عن العام الذي يراد به الخاص، وهو فن من البيان يقوم على المجاز، والإيجاز، والخفاء في العبارة، والإشارة إلى المعنى في لسان العرب؛ فقاد البحث الأصولي إلى الدلالة البيانية التي ركزت على جانب الإشارة والإيماء إلى المعنى في هذا الفن.

٤– بيان الظاهر المراد به غير ظاهره، والإشارة إلى السياق ومراعاة المقام:

وضع الشافعي عنوانا لهذا النوع بـ "الصنف الذي يبين سياقه معناه"، وقد ذكره سابقا تحت عبارة: "**وظاهرا يعرف في سياقه أنه يراد به غير ظاهره. فكل هذا موجود علمه في أول الكلام أو وسطه أو آخره. وتبتدئ الشيء من كلامها يبين أول لفظها فيه عن آخره وتبتدئ الشيء يبين آخر لفظها منه عن أوله**".

ومن خلال المثالين اللذين استدل بهما الشافعي لهذا النوع؛ يظهر أنه يتحدث عن بعض علاقات المجاز المرسل كما سيأتي؛ حيث يقول في قوله تعالى: ﴿**وسلهم عن ٱلقرية ٱلتى كانت حاضرة ٱلبحر إذ يعدون فى ٱلسبت إذ تأتيهم حيتانهم يوم سبتهم شرعا ويوم لا يسبتون لا تأتيهم كذلك نبلوهم بما كانوا يفسقون** ﴿١٦٣﴾﴾ [الأعراف: ١٦٣]:

"فابتدأ جل ثناؤه ذكر الأمر بمسألتهم عن القرية الحاضرة البحر؛ فلما قال (**إذ يعدون فى ٱلسبت**) الآية. دل على أنه إنما أراد أهل القرية؛ لأن القرية لا تكون عادية ولا فاسقة بالعدوان في السبت ولا غيره، وأنه إنما أراد بالعدوان أهل القرية الذين

بلاهم بما كانوا يفسقون"(١).

وقد ذكر البيانيون في مثل هذه الآية(٢) أن فيها مجازا مرسلا علاقته "المحلية"؛ حيث يطلق المحل، ويراد الحال؛ فأطلق القرية وأراد أهلها، وسياتي بيان ذلك في الصنف التالي من كلام الشافعي. وذكروا أنه يجري فيها القول بمجاز الحذف، أي حذف المضاف؛ فأطلقت القرية، وأريد أهلها.

وقد عد الأصوليون "الزيادة والنقصان من علاقات المجاز مقابلا لعلاقة "المحلية" كما في المحصول للإمام الرازي، والمنهاج للقاضي البيضاوي وغيرهما"(٣)، ونقل الزركشي أن المجاز بالنقصان من: "إطلاق المحل وإرادة الحال لا من الحذف"(٤).

والأصوليون والبيانيون على التحقيق، لا يرون الحذف والزيادة من علاقات المجاز المرسل بالمعنى المتعارف عليه، الذي هو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة وقرينة صارفة، بل بمعنى مطلق التوسع والتسمح؛ فاللفظ فيهما حقيقة(٥)؛ ولأن ترك الذكر، وإسقاط الكلمة من الكلام لا يكون نقلا لها عن أصلها؛ وإنما يتصور النقل فيما دخل تحت النطق كما ذكر عبد القاهر الجرجاني(٦).

وقد فسر الأصوليون كلام الشافعي السابق على أنه ليس من المجاز كما

---

(١) الشافعي، "الرسالة"، ٦٢، ٦٣.

(٢) أي في قوله تعالى على لسان إخوة يوسف: ﴿**وسـل ٱلقرية ٱلتى كنا فيها وٱلعير ٱلتى أقبلنا فيها**﴾ [يوسف: ٨٢].

(٣) الأنبابي، "حاشية الأنبابي على الرسالة البيانية"، ٢٤٩.

(٤) الزركشي، "البحر المحيط في أصول الفقه"، ٢: ٢٠٩.

(٥) ينظر: السبكي؛ وابن يعقوب المغربي، "شروح التلخيص "، ٤: ٢٣١، ٢٣٢؛ والصبان، "الرسالة البيانية"، ١١٩، ١٢٠.

(٦) ينظر: الجرجاني، "أسرار البلاغة"، ٤١٦، ٤١٧.

نقل الزركشي[١].

أما إشارة الشافعي إلى مراعاة المقام والسياق؛ فجاء الإلماع إليه في عبارته السابقة: "**وظاهرا يعرف في سياقه أنه يراد به غير ظاهره. فكل هذا موجود علمه في أول الكلام أو وسطه أو آخره". وتبتدئ الشيء من كلامها يبين أول لفظها فيه عن آخره وتبتدئ الشيء يبين آخر لفظها منه عن أوله**".

كما جاءت الإشارة إلى هذا الجانب أيضا في باب "العلل في الأحاديث" في قوله:" **ورسول الله عربي اللسان والدار؛ فقد يقول القول عاما يريد به العام، وعاما يريد به الخاص كما وصفت لك في كتاب الله وسنن رسول الله قبل هذا، ويسأل عن الشيء فيجيب على قدر المسألة، ويؤدي عنه المخبر عنه الخبر متقصى، والخبر مختصرا والخبر؛ فيأتي ببعض معناه دون بعض، ويحدث عنه الرجل الحديث قد أدرك جوابه ولم يدرك المسألة؛ فيدله على حقيقة الجواب بمعرفته السبب الذي يخرج عليه الجواب...**"[٢].

والشافعي في إشارته المتقدمة والمتميزة إلى السياق، يقصد –فيما يبدو– "القرائن المقالية المتصلة بالسياق نفسه، بينما يغلب استعمال السياق عند الأصوليين بمعناه الواسع، الذي يشمل السياق اللغوي الذي هو عبارة عن القرائن المقالية المتصلة، بالإضافة إلى السياق الحالي، الذي هو عبارة عن الظروف المحيطة بالمتكلم والكلام"[٣].

وقد أشار بعض الأصوليين المتأخرين إلى كون السياق مرشدا لتبين المجملات؛

(١) الزركشي، "البحر المحيط في أصول الفقه"، ٢: ٢٠٩.

(٢) الشافعي، "الرسالة"، ٢١٣ باختصار.

(٣) المبارك، "شرح رسالة الشافعي، سبك المقال"، ٨٧.

فقال العز بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ): "السياق مرشد إلى تبين المجملات وترجيح المحتملات وتقرير الواضحات وكل ذلك بعرف الاستعمال"(١).

وأشار أبو إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) إلى أن النظر في المساقات لفهم الخطاب مما هو معلوم في علم المعاني والبيان؛ فأرجعه إلى البيانيين؛ فقال: "أن المساقات تختلف باختلاف الأحوال والأوقات والنوازل، وهذا معلوم في علم المعاني والبيان؛ فالذي يكون على بال من المستمع والمتفهم والالتفات إلى أول الكلام وآخره، بحسب القضية وما اقتضاه الحال فيها، لا ينظر في أولها دون آخرها، ولا في آخرها دون أولها..."(٢).

أما عن رؤية البلاغيين لمراعاة المقام الذي هو مقتضى البلاغة، ومراعاة دلالة سياق الكلام في أوله وآخره على الغرض من الكلام، والإجابة على السؤال على قدر المسألة؛ فهو حديث متقدم جدا عند البلاغيين.

ومن أقدم العبارات حوله: عبارة ابن المقفع (ت ١٤٢هـ)، وهو بصدد تعريف البلاغة؛ حيث يقول: "**وليكن في صدر كلامك دليل على حاجتك، كما أن خير أبيات الشعر البيت الذي إذا سمعت صدره عرفت قافيته.** كأنه يقول: فرق بين صدر خطبة النكاح وبين صدر خطبة العيد، وخطبة الصلح وخطبة التواهب، حتى يكون لكل فن من ذلك صدر يدل على عجزه؛ فإنه لا خير في كلام لا يدل على معناك، ولا يشير إلى مغزاك، وإلى العمود الذي إليه قصدت، والغرض الذي إليه نزعت. قال: فقيل له: فإن مل السامع الإطالة التي ذكرت أنها حق ذلك الموقف؟ قال: **إذا أعطيت كل مقام حقه، وقمت بالذي يجب من سياسة ذلك المقام،**

(١) ابن عبد السلام، "الإمام في بيان أدلة الأحكام"، ١٥٩.

(٢) الشاطبي، "الموافقات"، ٤: ٢٦٦ باختصار.

وأرضيت من يعرف حقوق الكلام، فلا تهتم لما فاتك من رضا الحاسد والعدو، فإنه لا يرضيهما شيء"(١).

فأشار ابن المقفع إلى ضرورة مراعاة السياق المقالي السابق واللاحق، والمتمثل في القرائن اللفظية والمعنوية الرابطة بين مفاصل الكلام، كما أشار إلى مراعاة السياق المقامي والحالي، والمتمثل في مطابقة الكلام لمقاماته وسياستها، والتي لها دورها الرئيس في فهم الخطاب وتفسيره.

وبسط عبد القاهر هذا الجانب الذي أشار إليه الشافعي؛ فقال في النمط الذي يتحد في الوضع، ويدق فيه الصنع؛ بـ "أن تتحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض، ويشتد ارتباط ثان منها بأول، وأن تحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعا واحدا، وأن يكون حالك فيها حال الباني يضع بيمينه ههنا في حال ما يضع بيساره هناك. نعم، وفي حال ما يبصر مكان ثالث ورابع يضعهما بعد الأولين. وليس لما شأنه أن يجيء على هذا الوصف حد يحصره، وقانون يحيط به، فإنه يجيء على وجوه شتى، وأنحاء مختلفة"(٢).

وعرف المتأخرون البلاغة تعريفا يستحضر السياق المقالي والمقامي؛ فقالوا: "بلاغة الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته"(٣)؛ ففكرة المقام، ومطابقة مقتضى الحال هي عمود البيان على اختلاف أنواعه وأجناسه، وهي فكرة ممتدة في البحث الأصولي والبياني على السواء، مع تشكلها في البحث الأصولي في بلاغة الدلالة، ومعرفة مساقات الخطاب في أوله وآخره؛ وصولا إلى استنباط الحكم من

(١) الجاحظ، "البيان والتبيين" ١: ١١٦.
(٢) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٩٣.
(٣) القزويني، "الإيضاح "، ١: ٢٠.

الدليل الشرعي في الكتاب والسنة، وتشكلها في البحث البياني في بلاغات الجمال، والإقناع، والإمتاع، وغيرها حسب المقام، وما يبنى عليه من مقاصد وأغراض؛ ولذا تتسع فكرة المقام في البحث البياني لتأخذ أبعادا أخرى يختلف فيها المعنى باختلاف النظم وأنماطه، وجنس الكلام شعرا ونثرا؛ وهو ما لا يمكن حصر صوره كما ذكر عبد القاهر حول فروق ووجوه النظم ، وكونها، "ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازديادا بعدها"، ولها "على حسب الأغراض والمعاني التي تقع فيها، دقائق وخفايا، لا إلى حد ونهاية"(١).

٥- **بيان الصنف الذي يدل لفظه على باطنه دون ظاهره، والحديث عن علاقة "المحلية":**

هذا الصنف تابع للباب الذي قبله؛ حيث ذكر الشافعي أن الآية التي استدل بها هنا في معنى الآيات التي قبلها؛ فالأمران يجمعهما كون الظاهر غير مراد، وفصل بينهما؛ لأن "ترك الظاهر فيما سبق كان بسبب السياق الذي هو قرائن مقالية متصلة عنده، أما هنا فترك الظاهر كان بسبب قرائن عقلية"(٢).

وقد مثل الشافعي لهذا الصنف بمثال واحد فقط؛ مبينا جهة الدلالة منه؛ فقال:"قال الله تبارك وتعالى وهو يحكي قول إخوة يوسف لأبيهم: ﴿**وما شهدنا إلا بما علمنا وما كنا للغيب حفظين﴿٨١﴾ وسـل ٱلقرية ٱلتى كنا فيها وٱلعير ٱلتى أقبلنا فيها وَإنا لصدقون﴿٨٢﴾**﴾ [يوسف: ٨١-٨٢]. "فهذه الآية في مثل معنى الآيات قبلها؛ لا تختلف عند أهل العلم باللسان أنهم إنما يخاطبون أباهم بمسألة أهل القرية

(١) ينظر: الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٨٧، ٢٨٥.

(٢) المبارك، "شرح رسالة الشافعي، سبك المقال" ومراجعه، ٨٧.

وأهل العير؛ لأن القرية والعير لا ينبئان عن صدقهم"[١].

ودلالة اللفظ على باطنه – فيما يبدو– هي الدلالة على المعنى المجازي، بخلاف الظاهر الذي هو المعنى الحقيقي، وكلام الأصوليين والبيانيين يلتقي حول جواز التجوز والإضمار في الآية، "وهما احتمالان متساويان؛ فمن قال بعد ذكر هذا الاحتمال: إلا أن المجاز مقدم في الأصول على الإضمار؛ إنما جرى على أحد القولين المقابلين للأصح.

ولا يخفى احتمال كلام الشافعي للوجه الأول، أي التجوز؛ بإطلاق القرية على أهلها، والعير على أصحابها، وليس نصا في الإضمار"[٢] وعلى القول بالتجوز في الآية[٣]؛ تكون مجازا مرسلا علاقته المحلية؛ حيث أطلق المحل وهو القرية، وأراد الحال، وهو أهلها[٤].

٦– الإشارة إلى مضمون المجاز وفضله عند العرب:

جاءت إشارة الشافعي المتقدمة جدا إلى المجاز، وعلو شأنه في الكلام عند فصحاء العرب في عبارته: "**وتكلم بالشيء تعرفه بالمعنى دون الإيضاح باللفظ كما تعرف الإشارة، ثم يكون هذا عندها من أعلى كلامها؛ لانفراد أهل علمها به دون**

(١) الشافعي، "الرسالة"، ٦٤.

(٢) الصبان، "الرسالة البيانية"، ١١٦، ١١٧؛ والانبابي، "حاشية الأنبابي على الرسالة البيانية"، ٢٤٠ باختصار وتصرف.

(٣) ينظر: الخفاجي، "حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي"، ٥: ٣٤٧؛ والقونوي، "حاشية القونوي على تفسير البيضاوي"، ١٠: ٤٠١.

(٤) ينظر: الصبان، "الرسالة البيانية"، ١١٥؛ والأنبابي، "حاشية الأنبابي على الرسالة البيانية"، ٢٤٠.

أهل جهالتها"[١].

وهذه العبارة تشير إلى دلالة المجاز على المعنى والغرض، وموقعه من البيان عند العرب؛ فهو من أعلى كلامها كما يراه أهل الفصاحة والبيان فيها، وقد فتحت إشارته الباب أمام الأصوليين لدراسة المجاز وعلاقاته وشروطه، والأسباب الداعية إليه[٢].

والأصوليون حين تصدوا لبيان عبارة الشافعي السابقة، ذكروا أن قوله "**وتكلم بالشيء تعرفه بالمعنى دون الإيضاح باللفظ**"، فيما يبدو يشمل المفهوم؛ إذ به بيان المراد بالمعنى أيضا... إذ العرب وضعت هذه الدلالة للمبالغة في تأكيد الحكم في محل السكوت؛ لأنه أدل من التصريح بالحكم فيه[٣]، وقد مثلوا بأمثلة من فن الكناية للدلالة على أن المبالغة فيها أوقع من التصريح، وهو ما قرره البلاغيون، وقد نقل عبد القاهر الإجماع على بلاغة المجاز، وكونه أبلغ من الحقيقة؛ فقال: "قد أجمع الجميع على أن «الكناية» أبلغ من الإفصاح، والتعريض أوقع من التصريح، ... وأن المجاز أبدا أبلغ من الحقيقة"[٤]، وهو ما أطبقه عليه العقلاء كما ذكر[٥] وأن "الكناية، والاستعارة، والتمثيل، والمجاز، والإيجاز، الأقطاب التي تدور البلاغة عليها، والأعضاد التي تستند الفصاحة إليها..."[٦]، وأن العلماء "تراهم على لسان واحد في أن المجاز

(١) الشافعي، "الرسالة"، ٥٢.

(٢) ومن ذلك: الآمدي، "الإحكام في أصول الأحكام"، ١: ٤٥ وما بعدها؛ والسبكي، "الإبهاج في شرح المنهاج"، ٣: ٦٩٧ وما بعدها؛ والزركشي، "البحر المحيط في أصول الفقه"، ٢: ١٧٨وما بعدها.

(٣) ينظر: المبارك، "شرح رسالة الشافعي، سبك المقالة"، ومراجعه، ٧٤.

(٤) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٧٠ باختصار.

(٥) ينظر: "السابق"، ٤٢٧.

(٦) الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ٥٢٠.

والإيجاز من الأركان في أمر الإعجاز"[١]، وفي رؤية البحث أن عبد القاهر في حديثه عن "الكناية والمجاز"؛ يلتقي مع إشارة الشافعي المتقدمة؛ فلقد عقد فصلا بعنوان "**في اللفظ يطلق والمراد به غير ظاهره**"[٢]، وهو ما يلتقي مع مضمون عبارة الشافعي "**وتكلم بالشيء تعرفه بالمعنى دون الإيضاح باللفظ**"؛ حيث تشير إلى فن الكناية. وقد تحدث عبد القاهر في هذا الفصل عن التفنن والاتساع في الكناية والمجاز، ومن عباراته: "ومدار هذا الأمر على «الكناية» و«الاستعارة» و«التمثيل»... أو لا ترى أنك إذا قلت: «هو كثير رماد القدر»، أو قلت: «طويل النجاد»، أو قلت في المرأة: «نؤوم الضحى»، فإنك في جميع ذلك لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرد اللفظ، ولكن يدل اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره، ثم يعقل السامع من ذلك المعنى، على سبيل الاستدلال، معنى ثانيا هو غرضك؟ كمعرفتك من «كثير رماد القدر» أنه مضياف، ومن «طويل النجاد» أنه طويل القامة، ومن «نؤوم الضحى» في المرأة أنها مترفة مخدومة، لها من يكفيها أمرها...."[٣].

وقد اختصر المقصود حول ذلك في عبارته الشهيرة حول "المعنى، ومعنى المعنى"؛ فقال: "وإذ قد عرفت هذه الجملة، فههنا عبارة مختصرة وهي أن تقول: «المعنى»، و«معنى المعنى»، تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة و«بمعنى المعنى»، أن تعقل من اللفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر، كالذي فسرت لك"[٤].

(١) "السابق"، ٥٢١.

(٢) "السابق"، ٦٦.

(٣) "السابق"، ٢٦٢باختصار.

(٤) ولعبد القاهر حديث ماتع عن لطف الإشارة إلى المعنى، وشرط البلاغة في دلالات المعاني على المعاني. "دلائل الإعجاز"، ٢٦٣، ٣٦٧، ٣٦٨.

فهنا الشيء الذي **"تعرفه بالمعنى دون الإيضاح باللفظ"** المعاني الثواني، أو معنى المعنى كما فسره عبد القاهر، وهو المجاز الذي يمنح الكلام ألوانا من الاتساع والتفنن في باب الكناية، وغيرها من ضروب المجاز.

٧- المترادف والمشترك ودلالتهما على المعاني:

أشار الشافعي بعبارته: "**وتسمي الشيء الواحد بالأسماء الكثيرة، وتسمي بالاسم الواحد المعاني الكثيرة** "(١) إلى "المترادف، والمشترك اللفظي" في اللغة، وهما من طرق العرب في خطابها؛ للدلالة على المعاني(٢) والأول هو "الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد"(٣)، "مثل: السيف، والصارم، والحسام، والمذكر..."(٤). والثاني "حده أهل الأصول بأنه اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر، دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة"(٥)، "مثل كلمة النوى؛ تطلق على: الدار، والنية، والبعد"(٦).

و"**الترادف**" قد أشار الأصوليون إلى بعض فوائده في البيان؛ ومنها: "أن تكثر الوسائل أي الطرق إلى الإخبار عما في النفس؛ فإنه ربما نسي أحد اللفظين أو عسر عليه النطق به، وقد كان بعض الأذكياء في الزمن السالف ألثغ؛ فلم يحفظ عليه أنه نطق بحرف الراء، ولولا المترادفات تعينه على ما قصده لما قدر على ذلك. ومنها

(١) الشافعي، "الرسالة"، ٥٢.
(٢) ينظر: ابن فارس، "الصاحبي في فقه اللغة"، ٩٧.
(٣) الزركشي، "البحر المحيط في أصول الفقه"، ٢: ١٠٥؛ والسيوطي، "المزهر"، ١: ٤٠٢.
(٤) السيوطي، "المزهر"، ١: ٤٠٩.
(٥) السيوطي، " المزهر"، ١: ٣٩٦؛ وينظر: السبكي، "الإبهاج في شرح المنهاج"، ٣: ٦٣٧؛ والزركشي، "البحر المحيط"، ٢: ١٢٢.
(٦) السيوطي، "المزهر"، ١: ٣٧٠.

التوسع في مجال البديع، أي في سلوك طرق الفصاحة وأساليب البلاغة في النظم والنثر؛ وذلك لأن اللفظ الواحد قد يتأتى باستعماله مع لفظ آخر السجع والقافية، أو التجنيس والترصيع، وغير ذلك من أصناف البديع، ولا يتأتى ذلك باستعمال مرادفه مع ذلك اللفظ"(١).

وبحث البلاغيون "**الترادف**" في: المجاز المرسل الخالي من الفائدة في علاقة الإطلاق والتقييد(٢)، وقد "قسم صاحب المفتاح، المجاز المرسل إلى خال عن الفائدة، ومفيد، وجعل الخالي عن الفائدة ما استعمل في أعم مما هو موضوع له، كالمشفر في نحو قولنا: «فلان غليظ المشافر» إذا قامت قرينة على أن المراد هو الشفة لا غير"(٣)؛ وجعله غير "مفيد لقيامه مقام أحد المترادفين من نحو: ليث وأسد وحبس ومنع عند المصير على المراد منه"(٤)؛ فدلالة هذا النوع في الاستعمال في بعض مواضعه؛ تلتقي مع دلالة "**الترادف**" في مطلق التوسع في استعمال اللغة، والخلو من الغرض البلاغي؛ ولذا جعله عبد القاهر من الاستعارة غير المفيدة في بعض مواضعه، ومن المفيدة في مواضع أخرى؛ فقال: "هذا، ويصح أن يكون من باب «الاستعارة»(٥)؛ بأن يشبه شفة زيد بإحدى شفتي البعير الزائدة على الأخرى، بجامع الغلظ والتدلي(٦).

أما عن "**المشترك اللفظي**"؛ فذكر الأصوليون أنه لغرض الواضع؛ "والواضع كما

(١) السبكي، "الإبهاج في شرح المنهاج"، ٣: ٦٢١، ٦٢٢.

(٢) الصبان، "الرسالة البيانية"، ٦٠، ١٠٥، ١٠٦.

(٣) القزويني، "الإيضاح" ٣: ٨٨، ٨٩.

(٤) السكاكي، "مفتاح العلوم"، ٤٧٢.

(٥) الجرجاني، "أسرار البلاغة"، ٣٠، ٣٢، ٣٤، ٣٦.

(٦) يراجع: الجرجاني، "أسرار البلاغة"، وكلامه حول دخول هذا النوع في "الاستعارة المعنوية المفيدة"، ٣٦.

أنه قد يقصد تعريف الشيء لغيره مفصلا؛ فقد يقصد تعريفه مجملا غير مفصل؛ إما لأنه علمه كذلك ولم يعلمه مفصلا؛ أو لمحذور يتعلق بالتفصيل دون الإجمال، فلا يبعد لهذه الفائدة منهم وضع لفظ يدل عليه من غير تفصيل"[(١)]، وقد يستعمل اللفظ المشترك، ويراد به الحقيقة والمجاز عند أهل الأصول، وجوز الشافعي "استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه، وحمله عند الإطلاق عليهما... فإنه قال في مفاوضة له في آية اللمس[(٢)]، هي محمولة على الجس باليد حقيقة، وعلى الوقاع مجازا"[(٣)].

و"**الاشتراك**" قد درسه البلاغيون، وبينوا أنواعه في اللفظ والمعنى، وما يحمد منها وما يذم تحت عنوان "**الاشتراك**" و"**المشاركة**"[(٤)]، وعرفوا الحسن منه بـ"أن يأتي الناظم في بيته بلفظة مشتركة بين معنيين اشتراكا أصليا، أو فرعيا، فيسبق ذهن سامعها إلى المعنى الذي لم يرده الناظم، فيأتي في آخر البيت بما يؤكد أن المقصود غير ما توهمه السامع، كقول كثير عزة:

وأنت الـــتي حببت كل قصيرة إلي ولم تـعلم بـــذاك القـصـائر

عنيت قصـيرات الحجـال ولم أرد قصار الخطا شر النساء البحاتر[(٥)]

(١) الآمدي، "الإحكام في أصول الأحكام"، ١: ٣٧؛ والسبكي، "الإبهاج في شرح المنهاج"، ٣: ٦٤٤.

(٢) أي قوله تعالى: ﴿**أو لـمستم ٱلنساء**﴾ [النساء: ٤٣].

(٣) الزركشي، "البحر المحيط في أصول الفقه"، ٢: ١٣٩، ١٤٠ باختصار.

(٤) يراجع: القيرواني، "العمدة"، ٢: ٩٦؛ وابن الأثير، "كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب"، ١٠٤؛ وابن أبي الإصبع، "تحرير التحبير"، ٣٣٩.

(٥) من قصيدته التي مطلعها:

عفا رابغ من أهله فالظواهر فأكناف هرشى قد عفت فالأصافر

والبحاتر: جمع بحتر، وهو القصير مجتمع الخلق. "الديوان"، ٣٦٩، ٣٧٠.

فإنه أثبت في البيت الثاني ما أزال به وهم السامع من أنه أراد القصار مطلقا"[١]؛ فحول هنا البلاغيون بحثه من الوجهة اللغوية إلى الوجهة البيانية؛ فجعلوه من الفنون التي يدخلها التوهم؛ نظرا لاحتمال اللفظ المشترك خلاف المعنى والقصد؛ مما يفرض على صاحب البيان دفع هذا التوهم عن السامع، وإيضاح المعنى وتأكيده؛ والذي هو مقصد من مقاصد البيان.

٨– اختلاف وجوه البيان في الظهور والخفاء:

بين الشافعي اختلاف وجوه البيان في الدلالة على المعاني عند أهل العلم بين البينة والمشتبهة؛ فقال: "**ويعلم من فهم الكتاب (هذا الكتاب) أن البيان يكون من وجوه لا من وجه واحد، يجمعها أنها عند أهل العلم بينة، ومشتبهة البيان، وعند من يقصر علمه مختلفة البيان**"[٢].

وعبارته من حيث الصناعة البيانية فيها إشارة إلى اختلاف طرائق الدلالة على المعاني، وفنون البيان في خطاب العرب؛ فتنقسم عند أهل العلم باللسان إلى البينة، ومنها – فيما يبدو – ما تقدم مثل: النص، والظاهر، والعام. ومنها ما يكون قائما على خفاء الدلالة على المعنى، كما في المجاز، والإيماء، والإشارة، والرمز، والمعقول: (فحوى الخطاب، ودليل الخطاب، ومعنى الخطاب)؛ فتتفاوت طرق الدلالة على المعاني في لسان العرب ظهورا وخفاء عند أهل العلم باللسان، وهي تتنوع ما بين البينة والمشتبهة البيان، والتي تحتاج إلى نظر عند أهل المعرفة باللسان. أما عند من تأخر

(١) الحلي، "شرح الكافية البديعية"، ١٧٦؛ والحموي، "خزانة الأدب"، ٢: ٢٧٦.
(٢) الشافعي، "الرسالة"، ١٤٦.

وقصر علمه في البيان؛ فيراها متفاوتة، وليست منحصرة بين البينة والمشتبهة التي تحتاج إلى تأويل وتأمل؛ لقصور علمه بالبيان. هذا وقد عد السيوطي الاستدلال بمنطوق القرآن أو بمفهومه الوجه السادس عشر من وجوه إعجازه(١)؛ ومرجع ذلك – فيما يبدو – لما يتضمنه المنطوق والمفهوم من طرائق الدلالة المتنوعة والدقيقة على المعاني؛ حيث يشمل: النص، والظاهر، والتأويل، وقد يكون مشتركا بين الحقيقة والمجاز، وكلها من وجوه البيان التي نزل بها القرآن الكريم.

(١) ينظر: السيوطي، "معترك الأقران"، ١: ١٦٩.

الخاتمة:

تجلى من البحث ما يلي:

- لفت الإمام الشافعي إلى العروة الوثقى؛ والمتمثلة في ارتباط الفهم لدلالة التنزيل بمعرفة لسان العرب؛ وهو أصل ركين استدعاه علماء الأصول، والبيان، والتفسير في الاستنباط والقراءة والتأويل.
- اتكاء الشافعي في بحثه الأصولي على مباحث من البيان؛ ترتبط بفهم الدليل الشرعي، واستنباط الأحكام من القرآن والسنة؛ مما لفت الأنظار إلى قيم هذه الفنون، وموقعها من عموم البيان.
- التأسيس لتعريف البيان تعريفا يشي باتساعه، وتنوع وجوهه، وكونه لا يحد...
- تفصيل الشافعي لبحث العام والخاص، وما يرتبط بهما من بحث الحقيقة والمجاز؛ مما مهد لاتساع بحثهما في الحقلين الأصولي والبلاغي بعد ذلك.
- إشارات الإمام الشافعي الجلية إلى فن الإيجاز، وموقع السياق، وأثره في الدلالة على المعاني، ومراعاة المقام في خطاب اللسان العربي، وهي إشارات قد آتت أكلها في البحث الأصولي، وأثمرت في الدرس البلاغي، وقد ركزت على دقائق هذه الفنون.
- التمهيد المتقدم إلى تعريف "الترادف، والاشتراك"؛ مما لفت أنظار الأصوليين والبيانيين إلى دراسة خصائصهما، ودورهما في الدلالة على المعاني، والتوسع في البيان، وانتقالهما من البحث اللغوي والأصولي إلى البحث البياني.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

ابن أبي الإصبع، زكي الدين عبد العظيم، "تحرير التحبير". تحقيق: حفني شرف، (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٣هـ).

ابن الأثير، نجم الدين، "جوهر الكنز". تحقيق: محمد سلام، (الإسكندرية: ط منشأة المعارف،٢٠٠٩م).

ابن عقيل، أبو الوفاء، "الواضح في أصول الفقه". تحقيق: عبد الله عبد المحسن التركي، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ).

ابن يعقوب المغربي، أحمد بن محمد. "مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح"، (ط٤، بيروت: دار الهادي، ١٩٩٢م).

الآمدي، سيف الدين، "الإحكام في أصول الأحكام". تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، (ط١، الرياض: ط دار الصميعي، ٢٠٠٣م).

الأنبابي، محمد، "حاشية الأنبابي على الرسالة البيانية للصبان"، (ط١، بولاق: المطبعة الأميرية، ١٣١٥هـ).

الأنصاري، زكريا، "حاشية زكريا الانصاري على شرح المحلي على جمع الجوامع". تحقيق: عبد الحفيظ الجزائري، (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ٢٠٠٧م).

البغدادي، أحمد بن ثابت، "تاريخ بغداد". تحقيق: بشار عواد معروف، (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠١م).

البيهقي، أحمد بن الحسين، "مناقب الشافعي". تحقيق: السيد صقر، (القاهرة: ط دار التراث، ١٣٧١هـ).

التفتازاني، سعد الدين، "المطول"، (القاهرة: ط دار السعادة، ١٣١٠هـ).

تقي الدين السبكي وولده تاج الدين، "الإبهاج في شرح المنهاج". تحقيق: أحمد

الزمزمي، (ط١، دبي: دار البحوث للدراسات الإسلامية، ٢٠٠٤م).
التنوخي، محمد، "الأقصى القريب في علم البيان"، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٢٧هـ).
الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، "البيان والتبيين". تحقيق: عبد السلام هارون، (ط٧، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م).
الجرجاني، عبد القاهر، "أسرار البلاغة". تحقيق: محمود شاكر، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩١م).
الجرجاني، عبد القاهر، "دلائل الإعجاز". تحقيق: محمود شاكر، (ط٥، القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٤م).
الجويني، أبو المعالي، البرهان في أصول الفقه، تحقيق: عبد العظيم الديب، (ط١، قطر: ط الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، ١٣٩٩هـ).
الحاجري، طه، "الجاحظ، حياته وآثاره"، (ط٢، مصر: دار المعارف، ١٩٦٩م).
حمزة، عبد اللطيف، "ابن المقفع"، (ط٣، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٦٥م).
الحموي، ياقوت، "معجم الأدباء". تحقيق: إحسان عباس، (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م).
الخطيب القزويني، محمد بن عبد الرحمن، "الإيضاح لتلخيص المفتاح"، (ط القاهرة: مكتبة الآداب، ١٩٩٩م).
الرازي، فخر الدين، "مناقب الشافعي". تحقيق: أحمد حجازي السقا، (ط١، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٨٦م).
الزركشي، بدر الدين، "البحر المحيط في أصول الفقه". تحقيق: عمر الأشقر، (ط٢، الكويت: وزارة الأوقاف، ١٩٩٢م).
السبكي، بهاء الدين، "عروس الأفراح شرح تلخيص المفتاح". (ط٤، بيروت: دار

الهادي، ١٤١٢هـ).
السكاكي، أبو يعقوب يوسف، "مفتاح العلوم". تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م).
السمعاني، منصور، "قواطع الأدلة في أصول الفقه". تحقيق: عبد الله الحكمي، (ط١، الرياض: مكتبة التوبة، ١٩٩٨م).
السيوطي، عبد الرحمن، "المزهر في علوم اللغة وأنواعها". تحقيق: محمد جاد المولى وآخرين، (ط٣، القاهرة: ط دار التراث، د. ت).
السيوطي، عبد الرحمن، معترك الأقران في إعجاز القرآن، تحقيق: أحمد شمس الدين، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٨م).
الشافعي، محمد بن إدريس، "الرسالة". تحقيق: أحمد شاكر، (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت).
شاهين، عبد الصبور، "دراسات لغوية، القياس في الفصحى، الدخيل في العامية"، (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م).
الشيباني، إبراهيم، "الرسالة العذراء في موازين البلاغة وأدوات الكتابة". تحقيق: يوسف عبد الوهاب، (القاهرة: ط دار الطلائع، ٢٠٠٥م).
الصبان، محمد بن علي، "الرسالة البيانية". تحقيق: مهدي عرار، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٦هـ).
العسقلاني، ابن حجر، "توالي التأسيس لمعالي محمد بن إدريس". تحقيق: عبد القاضي، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٦م).
المبارك، محمد، "شرح رسالة الشافعي، سبك المقال"، (ط المؤلف، ١٤٣٧هـ).

Bibliography

Ibn Abī al-Iṣba‘, Zakī al-Dīn ‘Abd al-‘Aẓīm, "Taḥrīr al-Taḥbīr", Investigated by: Ḥifnī Sharaf, (Cairo: Supreme Council for Affairs, 1383 AH) .

Ibn al-Athīr, Najm al-Dīn, "Jawhar al-Kanz", Investigated by: Muḥammad Zaghlūl Sallām, (Alexandria: Munsha’at al-Ma‘ārif,2009).

Ibn ‘Aqīl, Abū al-Wafā’, "al-Wāḍiḥ fī Uṣūl al-Fiqh", Investigated by: ‘Abdullāh ‘Abd al-Muḥsin al-Turkī, (1st ed., Beirut:Mu’assasat al-Risālah, 1420AH).

Ibn Ya‘qūb al-Maghribī, Aḥmad ibn Muḥammad. "Mawāhib al-Fattāḥ fī Sharḥ Talkhīṣ al-Miftāḥ". (4th ed., Beirut: Dār al-Hādī,1992).

al-Āmidī, Saif al-Dīn, "al-Iḥkām fī Uṣūl al-Aḥkām". Investigated by: ‘Abd al-Razzāq ‘Afīfī, (1st ed., Riyadh: Dār al-Ṣumay‘ī, 2003).

al-Anbābī, Muḥammad, "Ḥāshiyat al-Anbābī ‘alá al-Risālah al-Bayānīyah lil-Ṣabān". (1st ed., Bulaq: al-Maṭba‘ah al-Amīrīyah, 1315AH).

al-Anṣārī, Zakarīyā. "Ḥāshiyat Zakarīyā al-Anṣārī ‘alá Sharḥ al-Maḥallī ‘alá Jam‘ al-Jawāmi‘". Investigated by: ‘Abd al-Ḥafīẓ al-Jazā’irī, (1st ed., Riyadh: Maktabat al-Rushd, 2007).

al-Baghdādī, Aḥmad ibn Thābit. "Tārīkh Baghdād". Investigated by: Bashshār ‘Awwād Ma‘rūf. (1st ed., Beirut: Dār al-Gharb al-Islāmī,2001).

al-Baihaqī, Aḥmad ibn al-Ḥusain. "Manāqib al-Shāfi‘ī". Investigated by: al-Sayyid Ṣaqr, (1st ed., Cairo: Dār al-Turāth, 1371AH).

al-Taftāzānī, Sa‘d al-Dīn. "al-Muṭawwal". (Cairo: Dār al-Sa‘ādah, 1310AH).

Taqī al-Dīn al-Subkī and his son Tāj al-Dīn. "al-Ibhāj fī Sharḥ al-Minhāj". Investigated by: Aḥmad al-Zamzamī (1st ed., Dubai: researches and Islamic studies press,2004).

al-Tanūkhī, Muḥammad. "al-Aqṣá al-Qarīb fī ‘Ilm al-Bayān". (1st ed., Cairo: al-Khānjī Booksore, 1327AH).

al-Jāḥiẓ, Abū ‘Uthmān ‘Amr ibn Baḥr. "al-Bayān wa-al-Tabyīn". Investigated by: ‘Abd al-Salām Hārūn, (7th ed., Cairo: al-Khānjī Booksore,1998).

al-Jurjānī, ‘Abd al-Qāhir, "Asrār al-Balāghah". Investigated by: Maḥmūd Shākir, (1st ed., Cairo: al-Khānjī Bookstore,1991).

al-Jurjānī, ‘Abd al-Qāhir, "Dalā’il al-I‘jāz". Investigated by: Maḥmūd Shākir. (5th ed., Cairo: al-Khānjī Bookstore,2004).

al-Juwainī, Abū al-Ma‘ālī. "al-Burhān fī Uṣūl al-Fiqh". Investigated by: ‘Abd al-‘Aẓīm al-Dīb, (1st ed., Qatar: al-Shaykh Khalīfah ibn Ḥamad Āl Thānī, 1399AH).

al-Ḥājirī, Ṭāhā, "al-Jāḥiẓ, Ḥayātuhu wa-Āthāruh". (2nd ed., Egypt: Dār

al-Ma‘ārif,1969).
Ḥamzah, ‘Abd al-Laṭīf. "Ibn al-Muqaffa‘". (3rd ed., Cairo: Dār al-Fikr al-‘Arabī,1965).
al-Ḥamawī, Yāqūt. "Mu‘jam al-Udabā’". Investigated by: Iḥsān ‘Abbās. (1st ed., Beirut: Dār al-Gharb al-Islāmī,1993).
al-Khaṭīb al-Qazwīnī, Muḥammad ibn ‘Abd al-Raḥmān. "al-Īḍāḥ li-Talkhīṣ al-Miftāḥ". (Cairo: Maktabat al-Ādāb,1999).
al-Rāzī, Fakhr al-Dīn. "Manāqib al-Shāfi‘ī". Investigated by: Aḥmad Ḥijāzī al-Saqqā. (1st ed., Cairo: Maktabat al-Kullīyāt al-Azharīyah,1986).
al-Zarkashī, Badr al-Dīn. "al-Baḥr al-Muḥīṭ fī Uṣūl al-Fiqh". Investigated by: ‘Umar al-Ashqar. (2nd ed., Kuwait: ministry of Awqāf,1992).
al-Subkī, Bahā’ al-Dīn, "‘Arūs al-Afrāḥ Sharḥ Talkhīṣ al-Miftāḥ". (4th ed., Beirut: Dār al-Hādī, 1412AH).
al-Sakkākī, Abū Ya‘qūb Yūsuf, "Miftāḥ al-‘Ulūm". Investigated by: ‘Abd al-Ḥamīd Hindāwī, (1st ed., Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah,2000).
al-Sam‘ānī, Manṣūr. "Qawāṭi‘ al-Adillah fī Uṣūl al-Fiqh". Investigated by: ‘Abdullāh al-Ḥakamī, (1st ed., Riyadh: Maktabat al-Tawbah,1998).
al-Suyūṭī, ‘Abd al-Raḥmān. "al-Muz′hir fī ‘Ulūm al-Lugha wa-Anwā‘ihā". Investigated by: Muḥammad Jād al-Mawlá et al. (3rd ed., Cairo: Dār al-Turāth).
al-Suyūṭī, ‘Abd al-Raḥmān. "Mu‘tarak al-Aqrān fī I‘jāz al-Qur’ān". Investigated by: Aḥmad Shams al-Dīn, (1st ed., Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah,1988).
al-Shāfi‘ī, Muḥammad ibn Idrīs. "al-Risālah". Investigated by: Aḥmad Shākir. (Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah).
Shāhīn, ‘Abd al-Ṣabūr. "Dirāsāt Lughawīyah, al-Qiyās fī al-Fuṣḥá, al-Dakhīl fī al-‘Āmmīyah". (2nd ed., Beirut: Mu’assasat al-Risālah1986,) .
al-Shaibānī, Ibrāhīm. "al-Risālah al-‘Adhrā’ fī Mawāzīn al-Balāghah wa- Adawāt al-Kitābah". Investigated by: Yūsuf ‘Abd al-Wahhāb. (Cairo: Dār al-Ṭalā’i,2005).
al-Ṣabbān, Muḥammad ibn ‘Alī. "al-Risālah al-Bayānīyah". Investigated by: Mahdī ‘Arār, (1st ed, Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1426AH).
al-‘Asqalānī, Ibn Ḥajar. "Tawālī al-Ta’sīs li-Ma‘ālī Muḥammad ibn Idrīs". Investigated by: ‘Abd al-Qāḍī, (1st ed., Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah,1986).
al-Mubārak, Muḥammad. "Sharḥ Risālat al-Shāfi‘ī, Sabk al-Maqāl". (author’s edition, 1437AH).

١٣٨
1961

The Islamic University Journal of Arabic Language and Literature

part 2

Oct - Dec
2024

Issue
14